جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي / مهني

الشعبة: علوم التسيير **التخصص:** ريادة اعمال

الموضـــــوع:

دراسة الجدوى المالية للمشاريع المقاولاتية للبنوك الجزائرية

دراسة حالة : بنك الوطني الجزائري – مستغانم –

مقدمة من طرف الطالب :

تحت إشراف الأستاذة

جحلاط محمد رفيق

د. ولد بن زازة زهرة

لجنـــــــــة المنـــــــــاقشة

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	**د.زيتوني صابرين**	أستاذة محاضرة -ا-	جامعة مستغانم
مناقشا	**د.دراعو اسمهان**	أستاذة محاضرة -ب-	جامعة مستغانم
مؤطرا	**د.ولد بن زازة زهرة**	أستاذة محاضرة -ب-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2025/2024

التشكرات

الحمد لله والشكر كما يسعى لجلال وجهك وعظيم سلطانك

لك الحمد ربي حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى

اتقدم بخالص الشكر والعرفان **للأستاذة د.ولد بن زازة زهرة** التي

دخرت جهدا في مساعدتي وتقديم كل

التوجيهات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة.

شكرا لمن علمني حرفا. وامسك بيدي وكان خير معلم ...

شكرا لكل من اهداني من وقته. ورفعني درجة بكلمة.

وأقدم الشكر لكل من شجعني ولو بكلمة وكل من مد لي يد المساعدة

من قريب او بعيد .....

اهـــــــــــــــــــــــــــــــداء

نحمد الله حمدا يليق بجمال وجهه وعظيم سلطانه

لا يسعني في هذا المقام الا ان أهدي ثمرة جهدي

هذا الى:

من قال فيهما الرحمان " وبالوالدين احسانا "

ريحانة الدنيا ونور عيني الى التي تعبت وقاست الكثير

من أجلي وعلمتني أن الحياة كفاح ووراء كل تعب نجاح

الى من رضت بالقليل لتصنع منه الكثير لأمي الغالية.

الى والدي العزيز وأدام لله في عمره وصحته.

الى كل اخواتي

الى كل الاساتذة في كل المراحل، الى كل من تسهم

قلمي ولم ينسهم قلبي الى زملاء الدفعة

فهرس المحتوى

العنوان	الصفحة

الشكر	
اهداء	
قائمة الجداول و الاشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي	01
المبحث الأول: عموميات حول المقاولاتية	03
المطلب الأول: تعريف المقاولاتية و خصائصه	03
المطلب الثاني: تعاريف المقاول و صفاته	04
المطلب الثالث: اهم نظريات المقاولاتية	08
المبحث الثاني: أهمية و دور المقاولاتية	10
المطلب الاول : انواع و اشكال المقاولاتية	10
المطلب الثاني: أهمية المقاولاتية	13
المطلب الثالث: خطوات انشاء مؤسسة جديدة في إطار المقاولاتية	15
الفصل الثاني: واقع المقاولاتية في الجزائر	19
المبحث الأول: واقع المقاولاتية في الجزائر	21
المطلب الأول: التطور التاريخي والتشريعي للمؤسسة	21
المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	23
المطلب الثالث: معوقات تطوير المقاولاتية في الجزائر	23
المبحث الثاني: أجهزة المرافقة والدعم في الجزائر	24
المطلب الأول: هيئات المرافقة ودورها في تشجيع المقاولاتية	25
المطلب الثاني: اجهزة الدعم والمرافقة المالية للمؤسسات الناشئة	26
المطلب الثالث: صناديق ضمان القروض ودورها في دعم المقاولاتية	27
الفصل الثالث: الجدوى المالية للمشاريع المقاولاتية –البنك الوطني الجزائري	30
المبحث الاول: تقديم البنك الوطني الجزائري	32
المطلب الأول: نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري BNA	32
المطلب الثاني: بطاقة تعريف لوكالة مستغانم "876" للبنك الوطني الجزائري	36
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة BNA مستغانم 876	38
المبحث الثاني: دراسة الجدوى المالية	40

المطلب الأول: أدوات جمع البيانات	40
المطلب الثاني: تحليل بيانات	41
المطلب الثالث: نتائج الدراسة	49
خاتمة	51
ملخص	54
قائمة المصادر و المراجع	56
استبيان	59

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1)	**الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري**	35

الشكل رقم (02)	**الهيكل التنظيمي لوكالة BNA" 876" مستغانم**	39

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
الجداول رقم (01)	**يمثل أنواع المقاولات**	11
الجداول رقم (02)	**توزيع افراد العينة حسب الجنس**	41
الجداول رقم (03)	**توزيع افراد العينة حسب العمر**	42
الجداول رقم (04)	**توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي**	43
الجداول رقم (05)	**توزيع افراد العينة حسب الصفة**	44
الجداول رقم (06)	**توزيع أفراد العينة حسب مدة تعامل مع بنك**	45
الجداول رقم (07)	**توزيع إجابات أفراد العينة حول ثقافة المقاولاتية**	46
الجداول رقم (08)	**توزيع إجابات أفراد العينة حول دور البنك الوطني الجزائري في دعم المقاولاتية**	47

مقدمة عامة

المقدمة العامة

تعد المقاولاتية من بين أهم الركائز التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية الحديثة، إذ تمثل آلية فعالة لتحريك عجلة الاقتصاد المحلي وتعزيز فرص النمو المستدام. فالمقاولاتية كمفهوم وممارسة، تقوم على روح المبادرة والإبداع والابتكار، وتشجع على خلق مشاريع صغيرة ومتوسطة قادرة على الاستجابة لحاجات السوق، ورفع معدلات التشغيل، وتحفيز الاستثمار. كما تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي من خلال تمكين الأفراد من استغلال قدراتهم في تأسيس أنشطة إنتاجية ذات قيمة مضافة.

في السياق الجزائري، برزت المقاولاتية كخيار استراتيجي لمواجهة التحديات الاقتصادية، خاصة في ظل التحولات الراهنة نحو اقتصاد متنوع ومستدام. فقد أولت الدولة اهتماما متزايدا لدعم المبادرات المقاولاتية وتوفير التمويل اللازم لها، من خلال مؤسسات بنكية وبرامج دعم متنوعة، من بينها البنك الوطني الجزائري الذي يُعد أحد الفاعلين الرئيسيين في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم المقاولين الشباب.

وانطلاقا من هذه الأهمية، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور المقاولاتية في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي، مع التركيز على تجربة البنك الوطني الجزائري بولاية مستغانم كنموذج تطبيقي يبرز العلاقة بين الدعم البنكي والتنمية المحلية.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **ما هو دور البنوك المحلية في المساهمة في المشاريع المقاولاتية وانعكاسها في تنمية الاقتصاد المحلي ؟**

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي سبل تحريك الاقتصاد المحلي من خلال المشاريع المقاولاتية؟
2. كيف يساهم البنك الوطني الجزائري في دعم وتمويل المقاولين محلياً؟

فرضيات الدراسة:

1. إن تعزيز ثقافة المقاولاتية وتشجيع روح المبادرة بين الشباب يساهم في خلق مشاريع صغيرة ومتوسطة قادرة على تنشيط الاقتصاد المحلي.

2. إن توفير الدعم المالي والمرافقة البنكية الملائمة من طرف البنك الوطني الجزائري يمكن أن يساعد المقاولين على تطوير أعمالهم وضمان استمراريتها.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تتمثل في إثراء المكتبة الجامعية بمحتوى علمي حول المقاولاتية ودورها في التنمية المحلية، خصوصاً في علاقتها بالمؤسسات البنكية.

الأهمية الاقتصادية:

تبرز في توضيح الدور الحيوي الذي تلعبه المقاولاتية في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي وتعزيز النشاط البنكي المنتج في الجزائر، لاسيما على مستوى البنك الوطني الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

- توافق الموضوع مع تخصص الباحث ورغبته في التعمق في مجالات الاقتصاد المحلي والمبادرات المقاولاتية.
- الميول الشخصي لمعرفة كيفية مساهمة البنوك الوطنية في دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية.

أهمية الموضوع:

في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة التي تركز على تنمية المقاولات الصغيرة والمتوسطة كأداة للنهوض المحلي.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، لكونه الأنسب لعرض المفاهيم النظرية المرتبطة بالمقاولاتية وتحليل واقعها التطبيقي في البنك الوطني الجزائري، من خلال جمع البيانات عبر الاستبيان وتحليلها بطريقة كمية ونوعية.

صعوبات الدراسة:

•صعوبة الوصول إلى معلومات دقيقة بسبب ندرة الدراسات الميدانية حول الموضوع.

•محدودية توفر بيانات حديثة تخص البنك على المستوى المحلي.

•التحديات المرتبطة بتوزيع وجمع الاستبيانات من الفئة المستهدفة في الوقت المحدد.

هيكل الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية:

- **الفصل الأول :**الإطار النظري للمقاولاتية ودورها في التنمية الاقتصادية.
- **الفصل الثاني :**واقع المقاولاتية في الجزائر ودور البنوك في دعمها.
- **الفصل الثالث :**دراسة تطبيقية حول دور البنك الوطني الجزائري في دعم المقاولاتية بولاية مستغانم.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي

تمهيد:

أصبحت المقاولاتية محورا أساسيا في بيئة الأعمال المعاصرة، لما لها من دور فعّال في دفع عجلة الاقتصاد وتنمية المؤسسات. ونظرا للتحديات التي يشهدها سوق العمل، بات من الضروري تشجيع الأفراد، لاسيما خريجي الجامعات، على تأسيس مشاريعهم الخاصة في ظل محدودية فرص التوظيف في القطاعين العام والخاص. وقد أدركت الجزائر أهمية المقاولاتية كآلية استراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي ومواجهة الأزمات التي تعاني منها المؤسسات العمومية. وفي هذا السياق، تسعى السلطات إلى ترسيخ ثقافة المقاولاتية من خلال إدماجها ضمن المناهج التعليمية، بهدف تحفيز الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تساهم في التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل، مما يخفف من حدة البطالة والضغط على الوظيفة العمومية. وتعد المقاولاتية أيضا وسيلة فعالة لتحسين الإنتاجية، وإحياء المؤسسات المتعثرة، وتعزيز القدرة التنافسية عبر الابتكار والتجديد. ومن هذا المنطلق، تهدف المقاربة البيداغوجية الجديدة إلى تعريف الطلبة بالمقاولاتية كخيار مهني، من خلال تزويدهم بالمعارف الأساسية المتعلقة بإنشاء المشاريع وآليات الدعم المتوفرة في الجزائر.

المبحث الأول : عموميات حول المقاولاتية

المطلب الأول : تعريف المقاولاتية و خصائصه

لقد تعددت التعاريف المرتبطة بمفهوم المقاولاتية وطبيعتها، ومن أبرزها:

أولا : تعريف المقاولاتية

المقاولاتية هي عملية إنشاء شيء جديد ذي قيمة، مع تخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطر المرافقة له، وانتظار المكافأة الناتجة عنه. فهي عملية ديناميكية تهدف إلى تراكم الثروة، وتتحقق من خلال الأفراد الذين يجازفون بأموالهم ويلتزمون بتطبيق أفكارهم في منتجات أو خدمات قد تكون جديدة أو مطورة أو مميزة. إلا أن جوهر هذه العملية يقوم على تحمل المقاول للمخاطر عبر حسن توظيف الموارد والمهارات الضرورية[1].

يرجع الاقتصادي الفرنسي **كانتيلون (Cantillon 1775)** مفهوم المقاولاتية إلى عنصر التوظيف الذي يتضمن النظر إلى طبيعة المشروع واتجاهه، حيث يواجه المقاول المخاطر وينظم عوامل الإنتاج بشكل ناجع لتوفير السلع والخدمات المطلوبة في السوق.

كما يرى الاقتصاديان **جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter)** و**فرانك نايت (Frank Knight)** أن المقاولاتية هي عملية ابتكار وتطوير أفكار وطرق وأساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية.

أما الاتحاد الأوروبي فقد عرف المقاولاتية سنة 2003 باعتبارها القدرة على الإبداع والابتكار والفعالية في خلق وتطوير المشاريع، من خلال منح الأفراد الجرأة على تحمل المخاطر وتسيير الأنشطة الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة[2].

المقاولاتية هي النشاط الذي يتمثل في إنشاء، إدارة وتطوير المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة، وهي تعد جزءاً أساسياً من الاقتصاد، حيث تساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل وزيادة الناتج المحلي كما أنها تحفز على التنافسية والابتكار.

وتعد المقاولاتية مهمة في الاقتصاد حيث إنها تساهم في : [3]

- خلق فرص العمل: حيث يعد المشروع التجاري مصدراً للعديد من فرص العمل، سواء كان ذلك بالنسبة لأصحاب المشاريع أو الأفراد الذين يعملون في هذه المشاريع.
- زيادة الإنتاجية: حيث تحفز المقاولاتية على التنافسية والابتكار مما يؤدي إلى زيادة الجودة والإنتاجية.

[1] - فايز جمعة النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الاعمال**، دار الحامد، الطبعة الثانية، عمان ، الأردن، 2009، ص 27-28.
[2] - فرج ش. **دروس في مقياس المقاولاتية** ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة البويرة، ص 05-06.
[3] - مزهر شعبان العاني، **إدارة المشروعات الصغيرة، منظور ريادي تكنولوجي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2010، ص 28-29.

- زيادة الناتج المحلي: حيث تساهم المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي وبالتالي تحفز على نمو الاقتصاد.
- تحسين مستوى المعيشة: حيث أن المشاريع التجارية تساهم في تحسين مستوى المعيشة للأفراد.
- تطوير المجتمع: حيث تساهم المقاولاتية في تطوير المجتمع سواء كان ذلك بالنسبة للبنية التحتية أو الخدمات الأخرى التي يقدمها المقاولون.

ثانيا: خصائص المقاولاتية

للمقاولاتية جملة من الخصائص وهي: [1]:

تتسم المقاولاتية بأنها عملية إنشاء، أو خلق مؤسسة أو مشروع غير نمطي يتميز بالإبداع، وهو عامل جوهري ورهان نجاح المقاولاتية لما له من تأثير إيجابي وقدرة على فرض وخلق مكانة لمنتوجات جديدة أو منتوجات محسنة في السوق.

- يوجد قائد هو المقاول الذي يعتبر القوة المحركة.
- في المقاولاتية يوجد نظرية أو فكرة أفضل من الحالة الحاضرة.
- من خصائص المخاطرة في المقاولاتية أنها تقدم منتوجات أو خدمات جديدة مرهونة إلى حد كبير بمدى نسبة قبولها في السوق.
- تحتاج المقاولاتية من المقاول رسم وتطوير نظرة إستراتيجية لكي يحققها ويطبقها على أرض الواقع ويضمن نجاح مشروعه.
- تتميز المقاولاتية بالفردية وروح المبادرة.
- الإبداع يعتبر عامل مهم لنجاح المقاولاتية، وقد يكون الإبداع التكنولوجي طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة أو التسويق أو التوزيع.
- المقاولاتية هي المولد للنمو الاقتصادي، فهي تساهم في تجديد وتنويع النسيج الصناعي الاقتصادي والاجتماعي التكنولوجي، كما تفضل ما خلفته من مشاريع متنوعة في مختلف الميادين الاقتصادية الإنتاجية كانت أو الخداماتية.
- المقاولاتية تتمثل في خلق الثروة والقيمة ورفع مستوى النمو وخلق مناصب العمل.
- المقاولاتية هي درجة تفعيل النشاط الاقتصادي في تساهم في بعث حركية وابتداع اقتصادي، وهذا من خلال ما تقدمه من مشاريع جديدة.
- المقاولاتية هي بديل أصبحت تشجعه الدول وتستعمله من أجل خلق مناصب شغل وزيادة نموها الاقتصادي وتنويع في الاقتصاد.

المطلب الثاني : تعاريف المقاول و صفاته

[1] - عولمي عفاف، "دور البنوك التجارية في تمويل قطاع المقاولاتية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص 15-16.

تعددت تعاريف واستخدامات لكلمة المقاول حيث تعذر على الباحثين اختيار التعريف الأنسب وعليه وجب علينا ذكر عديد من التعريفات للخروج بالتعريف الأشمل

أولا: تعريف المقاول

استخدم مصطلح المقاول (Entrepreneur) لأول مرة في القرن السادس عشر بفرنسا، ويعني الشخص الذي يلتزم أو يباشر أو يتعهد بعمل معين. وقد استعمل نفس المصطلح في اللغة الإنجليزية بنفس المعنى. وقد ورد هذا المصطلح في القاموس العام للتجارة الذي نُشر في باريس سنة 1723م، ضمن كلمتي *(entreprendre)*و(entrepreneur) ، حيث تعني الأولى "القيام أو التعهد بعمل ما أو تحمل مسؤولية مشروع أو صناعة"، أما الثانية فتعني "الشخص الذي يباشر عملاً أو مشروعا معينا."

ويعرف المقاول بأنه الفرد الذي يتعهد مع الحكومة بعقد يهدف إلى تقديم خدمة أو تموين بالبضائع، بحيث يتحمل المخاطر المالية الناتجة عن ذلك. وفي القرن السابع عشر كان لفظ المقاول يشير إلى الشخص الذي يلتزم بإنجاز عمل ما[1].

وفي سنة 1755م قام كل من المبير (Alembert) وديدرو (Diderot) بتعريف المقاول بأنه "الشخص الذي يتكفل بإنجاز عمل ما."

ومع الثورة الصناعية أصبح المقاول وسيطًا بين العرض والطلب، وغالبًا ما لا يعبر عن المنتج بشكل مباشر، لكنه يمتاز بروح الإقدام والمخاطرة. ومع تطور مرحلة التصنيع أصبح المقاول حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية، إذ ينتج ويجدد ويواصل العمل وفق فلسفة تحمل المخاطر والابتكار المستمر.

ثانيا: تطور مفهوم المقاول عبر التاريخ

يعد المقاول الحلقة الأهم في سلسلة النشاط المقاولاتي، وقد لعب دورا بارزا في تطور الاقتصاد عبر العصور. فبحسب الباحثة بريجيت بيرجيه(Brigitte Berger) ، فإن المقاول يمكن أن يظهر في أي مجتمع حتى وإن لم يكن له تاريخ طويل في المقاولة، إذ يمثل قوة اجتماعية أساسية. فهو ليس منتجًا اقتصاديا فحسب، بل يعد أيضا من أهم أدوات نقل المعرفة الحديثة وأساليب السلوك المميزة للمجتمعات الصناعية.

وقد حدد روبرت هيزريش (Robert Hisrich) ومايكل بيترز (Michael Peters) مراحل تطور مفهوم المقاول كما يلي[2]:

[1] - فقير حمزة، **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة**، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2008-2009 ،ص 31 .

[2] - فقير حمزة، مرجع سابق، ص 31 .

- أصل الكلمة :فرنسي، وتعني الشخص الذي يتوسط بين طرفين.
- في العصور الوسطى :الشخص المسؤول عن المشاريع الإنتاجية الكبرى.
- في القرن السابع عشر :شخص يتحمل المجازفة لتحقيق الأرباح أو مواجهة الخسائر في عقد ثابت القيمة مع الحكومة.
- 1725م – ريتشارد كانتيلون :(Cantillon) الشخص الذي يتحمل المخاطر، ويختلف عن الممول الذي يملك رأس المال.
- 1797م – بودو :(Baudeau) يتحمل المخاطر ويقوم بالتخطيط والإشراف والتنظيم والتملك.
- 1803م – جون باتيست ساي :(Jean-Baptiste Say) فصل بين أرباح المنظِّم وأرباح رأس المال.
- 1876م – فرانسيس والكر :(Francis Walker) ميز بين من يمول المشاريع ويحصل على فوائد مالية، ومن يديرها ويجني أرباحًا بفضل قدراته الإدارية.
- 1934م – جوزيف شومبيتر :(Joseph Schumpeter) المنظم مبدع ومبتكر للتقنيات الجديدة التي لم تُجرَّب سابقًا.
- 1961م – جوزيف مكلايلاند :(McClelland) المنظم شخص نشيط ومعتدل في تحمله للمخاطر.
- 1975م – ألبرت شابيرو :(Albert Shapero) المنظم هو من يبادر بتنظيم الموارد الاجتماعية والاقتصادية ويتقبل مخاطر الفشل.
- 1980م – كارل فيسبر :(Karl Vesper) تختلف نظرة الاقتصاديين وعلماء النفس ورجال الأعمال والسياسيين إلى المقاول.
- 1983م – جيفور بينشوت :(Gifford Pinchot) المقاول هو من ينشئ المشاريع داخل المؤسسات القائمة أصلا.

وبذلك، اكتسب المقاول عبر التاريخ أدوارا متعددة، تطورت مع تطور المجتمع الاقتصادي. فكان تاجرا في القرن السابع عشر، ومقاولا صناعيا في القرن الثامن عشر، ومقاولا أجيرا في نهاية القرن التاسع عشر، وأصبح اليوم مقاولا اجتماعيا رغم محدودية قدرته على المبادرة مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

ثالثا: مفهوم المقاول من منظور التخصصات المختلفة

نظرا لاهتمام عدد من الاقتصاديين، وعلماء الإدارة، وعلماء النفس، فقد تعددت التعاريف والمقاربات حول مفهوم المقاول، ومن أبرزها[1]:

- **جوزيف شومبيتر :**يرى أن المقاول هو شخص مبدع ومبتكر، يمتلك موهبة نادرة، ويُعدّ المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي. يتميز بالإرادة والمرونة والرغبة في المخاطرة العقلانية،

[1] - فقير حمزة، مرجع سابق ،ص 32.

وله قدرة عالية على التنظيم، ويشمل هذا التعريف الرجال والنساء على حد سواء. كما يضيف شومبيتر أن المقاول يحقق التقدم الاقتصادي من خلال إيجاد توليفات جديدة تشمل: إنتاج سلع أو خدمات جديدة، اعتماد طرق إنتاج مبتكرة، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر تموين جديدة، أو تطبيق أساليب تنظيمية حديثة.

- **ماكس فيبر :**يعتبر المقاول شخصية كاريزماتيكية ذات روح مغامرة ومبادرة، تقدس العمل وتسعى لتحقيق الربح. يرى أن المقاول يمتلك قوة شخصية خارقة قادرة على التأثير في الآخرين، ويتحلى بالعقلانية والمثابرة، ويتميز بقدرته على تحمل المخاطر من أجل تراكم رأس المال واستثماره في مجالات متعددة.
- **بيتر دراكر :**يرى أن المقاول هو الشخص الذي ينقل الموارد الاقتصادية من مستوى إنتاجية منخفض إلى مستوى إنتاجية مرتفع، أي أنه عامل تحويل في النظام الاقتصادي.
- **دراكر (مرة أخرى) :**يعتبر المقاول مؤسسة مصغرة بحد ذاته، إذ يجعل من التغيير سلوكه الدائم، فالإبداع والمقاولة في نظره مفهومان متلازمان.
- **هيبرت ولينك :** يريان أن المقاول هو الشخص الذي يتولى المسؤولية ويتخذ القرارات الحكيمة في بيئة تتسم بعدم اليقين.
- **فريدريك هاربسون:** يعرف المقاول بأنه الشخص الذي يمتلك مهارات تنظيمية وإبداعية تمكنه من بناء مؤسسة جديدة وإدارتها بفعالية، وهو في ذلك يتقاطع مع رؤية شومبيتر الذي يعتبر المقاول مبتكرا يدخل الأفكار الجديدة إلى منظمته.

رابعا: مناهج تعريف المقاول

اعتمدت الدراسات حول المقاول على أسلوبين رئيسيين في تحديد مفهومه:

1. **الأسلوب الوظيفي :**يركز على أعمال المقاول وسلوكه ووظائفه، ويعرفه من خلال أفعاله ودوره في التنظيم واتخاذ القرار وتحمل المخاطر.
2. **الأسلوب الوصفي :**يصف المقاول من حيث خصائصه وصفاته الشخصية كالمثابرة والطموح والمخاطرة، إلا أن النظرة الوظيفية تعد أكثر واقعية مقارنة بالوصفية التي تميل إلى المثالية والتجريد.

وفي المجمل، يعرف المقاول بأنه الشخص الذي يبادر بتبني الأفكار الجديدة، ويكتشف الفرص ويستغلها، ويتمتع بروح المبادرة والمخاطرة والرؤية الواضحة، والقدرة على التخطيط والتكيف مع الظروف الغامضة، بهدف خلق قيمة مضافة وتطوير منتجات جديدة لتحقيق الربح والنمو.

المطلب الثالث: اهم نظريات المقاولاتية

لقد حظي موضوع المقاولاتية باهتمام متزايد من قبل الباحثين في مختلف العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وذلك لما له من أهمية في تفسير ديناميكية الاقتصاد ودور المقاول في تحريك عجلة التنمية. ولأن الظاهرة المقاولاتية متعددة الأبعاد، فقد نشأت عنها مجموعة من النظريات التي

حاولت كل منها تفسيرها من زاوية معينة، فظهرت النظريات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسلوكية والإدارية وغيرها.

أولا: النظرية الاقتصادية للمقاولاتية

تعد النظرية الاقتصادية من أقدم النظريات التي تناولت المقاول ودوره في العملية الإنتاجية. وقد ركزت على مساهمته في تحريك عوامل الإنتاج، وتنظيمها بطريقة فعالة من أجل تحقيق الربح. ويعتبر الاقتصادي **جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter)** من أبرز المفكرين الذين وضعوا أسس هذه النظرية، إذ يرى أن المقاول هو العنصر المحرك للنشاط الاقتصادي، فهو الذي يحدث **"الابتكار (Innovation)** "من خلال إدخال منتجات جديدة، أو تطوير طرق إنتاج حديثة، أو فتح أسواق جديدة، أو إيجاد مصادر تموين بديلة[1].

وقد اعتبر شومبيتر أن المقاول ليس مجرد شخص يسعى إلى الربح فحسب، بل هو عنصر "مبدع" يحدث التغيير في بنية الاقتصاد ويقود ما سماه "التدمير الخلاق"، أي استبدال الأنظمة القديمة بأنظمة جديدة أكثر فعالية.
إذن، فالمقاول في المنظور الاقتصادي هو أساس النمو والتطور، ومحرك التحول الصناعي والاجتماعي.

ثانيا: النظرية النفسية للمقاولاتية

ركزت هذه النظرية على الجوانب **الشخصية والنفسية** للمقاول، معتبرة أن المبادرة المقاولاتية ليست نتيجة الظروف الاقتصادية فقط، بل تتأثر كذلك بسمات الفرد ودوافعه الداخلية. ومن أبرز رواد هذا الاتجاه العالم النفسي **دافيد ماكليلاند (David McClelland)** الذي أكد أن المقاولين يتميزون بامتلاكهم دافعا قويا للإنجاز، أي الرغبة الدائمة في التفوق وتحقيق نتائج ملموسة. كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المقاول يميل إلى **تحمل** المسؤولية الشخصية عن قراراته، ويتصف بروح المغامرة، والثقة بالنفس، والقدرة على التحكم في المواقف الصعبة. وبالتالي، فإن السلوك المقاولاتي حسب هذه النظرية يرتبط ارتباطا وثيقا ببنية الشخصية ودوافعها، أكثر مما يرتبط بالعوامل الخارجية.

ثالثا: النظرية الاجتماعية

تبرز هذه النظرية الدور الكبير الذي تلعبه **البيئة الاجتماعية والثقافية** في بروز المقاولين ونموهم. فالمقاول ليس كيانا معزولا عن مجتمعه، بل هو نتاج منظومة قيمية وثقافية تشجع أو تعيق روح المبادرة.
وقد أكد عالم الاجتماع **ماكس فيبر (Max Weber)** على العلاقة بين القيم الدينية والاجتماعية

[1] - بوعلام أحمد، المقاولاتية ودورها في تطوير قطاع السياحة في الجزائر دراسة حالة ولاية غليزان، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر اكاديمي، شعبة علوم اقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي واستشراف، جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، الجزائر، السنة الجامعية ،2018/2017 ، ص 10 -11.

والمقاولاتية، مشيرا إلى أن الأخلاق البروتستانتية مثل حب العمل والانضباط والمثابرة ساهمت في بروز الرأسمالية وروح المقاولة في أوروبا. إذ يرى فيبر أن المقاول يتمتع بشخصية كاريزماتيكية قادرة على التأثير في الآخرين، وأن روح المبادرة والمغامرة هي من أهم صفاته. وبذلك، فإن المقاولاتية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة، بل هي أيضا ظاهرة اجتماعية ترتبط بالثقافة والتنشئة والقيم السائدة في المجتمع[1].

رابعا: النظرية السلوكية

انطلقت هذه النظرية من فكرة أن المقاولاتية يمكن دراستها من خلال **سلوك المقاول** وأفعاله، وليس فقط من خلال صفاته أو شخصيته. فالمقاول هنا هو من يتخذ قرارات تتعلق بالفرص، ويتحمل المخاطر، ويدير الموارد بطريقة مبتكرة.وينظر إلى السلوك المقاولاتي كعملية تعلم مستمر واكتساب للخبرات من التجارب السابقة، حيث يتطور المقاول مع مرور الوقت من خلال الممارسة الفعلية لأنشطته. كما تركز هذه النظرية على القدرة على اتخاذ القرار، و**تحليل** المخاطر، والاستفادة من الفرص المتاحة في البيئة الاقتصادية، وهو ما يجعلها من أكثر النظريات واقعية في تفسير المقاولاتية.

خامسا: النظرية الإدارية

ترى هذه النظرية أن المقاول هو في جوهره **مدير ناجح** يتمتع بمهارات تنظيمية عالية. فهو الذي يخطط، وينظم، ويوجه، ويراقب، ويتخذ القرارات الاستراتيجية التي تضمن استمرارية المؤسسة وتنافسيتها. ويركز هذا الاتجاه على كفاءة المقاول في **تسيير الموارد البشرية والمادية**، وعلى قدرته على التكيف مع المتغيرات البيئية من خلال أساليب إدارة مرنة ومبتكرة. فالمقاول في هذا المنظور لا يقتصر دوره على إنشاء المشروع فقط، بل يمتد ليشمل ضمان استدامته وتطوره عبر التسيير الفعال[2].

سادسا: النظرية الحديثة للمقاولاتية

مع تطور الاقتصاد العالمي وظهور العولمة والتكنولوجيا الرقمية، برزت ما يعرف بـ"النظرية الحديثة للمقاولاتية"، التي تعتبر أن المقاولاتية أصبحت نظاما متكاملا يربط بين الإبداع، والابتكار، والمخاطرة، والتكنولوجيا، والبيئة المؤسسية. فالمقاول المعاصر لم يعد فرداً يعمل بمفرده، بل هو جزء من منظومة تشمل حاضنات أعمال، ومراكز بحث، وشبكات تمويل، ومؤسسات دعم تشجع على الابتكار وتسهل إنشاء المشاريع. وترى هذه النظرية أن نجاح المقاول اليوم يعتمد على قدرته على استغلال المعرفة وتسخير التكنولوجيا وبناء الشراكات، أكثر من اعتماده على رأس المال التقليدي.

[1] - بوعلام أحمد، نفس المرجع، ص 12 -13.

[2] - بوعلام أحمد، نفس المرجع، ص 13.

المبحث الثاني :اهمية و دور المقاولاتية

تتمثل أهمية المقاولاتية في العنصر الفعال الذي تضيفه في محيط العمل وعليه وجب علينا التطرق لاهم أنواع المقاولاتية واشكالها والاضافة التي تقدمها

المطلب الاول : انواع و اشكال المقاولاتية

تتنوع المؤسسات من حيث مجال عملها ، شكلها، نشاطها ، والدور الذي تقدمه وعليه يمكن تقسيمها الى عدة انواع تتمثل الأنواع فيما يلي:

أولا : أنواع المقاولاتية

لقد تعددت أنواع المقاولاتية و تباينت بتنوع الاعمال التي يلتزم المقاول بادائها ، لذلك يمكن تصنيف اهم أنواع المقاولات وفق الجدول التالي :

الجدول رقم (01) : يمثل أنواع المقاولات

أنواع المقاولات	الشرح
مقاولة ملكية الرأسمال	- مقاولة عمومية - مقاولة خصوصية - مقاولة فردية او جماعية - مقاولة شبه عمومية او شبه خصوصية
حجم المقاولة	- المقاولات الصغيرة مثل المهن الحرة ، كالتجارة - المقاولات الكبيرة مثل : تشييد المباني و الجسور
نشاط المقاولة	- القطاع الأول : ينشط في القطاع الفلاحي و تربية المواشي - القطاع الثاني : يقوم بأنشطة الصناعات التركيبة و التحويلية و الكيميائية - القطاع الثالث : يقوم بأنشطة تجارية ، صناعية ، خدماتية
طبيعة العمل و الهدف و التخصيص	- المقاولاتية التجارية و تضم : مقاولات التوزيع ، الإنتاج ، تقديم الخدمات . - مقاولات المساعدة و الوساطة او الدعم . - المقاولات الصناعية : تقوم على المعطيات الاقتصادية . - المقاولات الفلاحية : و تضم المقاولات التي تعتمد على النشاط الفلاحي .

	- المقاولات الحرفية : يقصد بها مقاولات الحرف البدوية . - المقاولات البنكية و المالية : تقوم بعمليات النقود و الائتمان كالمقاولات او الشركات البنكية و البورصة و التأمين .

المصدر : شقرون محمد ، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة ، دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس ، شهادة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2014 – 2015 ، ص 07.

من الشكل يلاحظ أنه إذا كانت مقاولة ملكية رأسمالها تعود إلى الدولة فالمقاولة تسمى عمومية، أما إذا كانت الرأسمال في ملكية الخواص فالمقاولة خصوصية سواء كانت مملوكة ملكية فردية، أو ملكية جماعية. أما إذا كان الرأسمال مشتركا بين الدولة والخواص فالمقاولة شبه عمومية أو شبه خصوصية، والمعنى من هذه المقاولات هو أنه تساهم فيها الدولة أو المؤسسات العمومية برأس المال إلى جانب رأسمال الخاص والغاية منها أن المشاركة أو المساهمة تكون قصد إنشاء شركة مساهمة لتحقيق هدف تجاري أو حرفي أو صناعي أو شركات الاقتصاد المختلط.

ثانيا: أشكال المقاولاتية

لقد أخذت المقاولاتية عدة أشكال، يمكن توضيحها فيما يلي[1]:

- **الإنشاء :**يقصد به عملية تأسيس مؤسسة جديدة انطلاقاً من الصفر، وهي مهمة معقدة تتطلب من المقاول جهدا كبيرا ووقتا كافيا حتى يتمكن من تثبيت مكانة منتجه في السوق. هذا النوع من الإنشاء يستلزم قدرا عاليا من الانضباط والعمل المستمر والمثابرة، كما يتضمن مستوى مرتفعا من المخاطرة نظرا لغياب قاعدة سابقة يمكن الاعتماد عليها.

- **الإنشاء عن طريق الاحتضان (الإيسيماج) :**يتمثل هذا الشكل في مجموعة من الآليات والتدابير التي تقدمها الجهات الداعمة بهدف مساعدة المقاولين الجدد على تأسيس مشاريعهم. ويساهم هذا النظام في مرافقة المقاول خلال المراحل الأولى من إنشاء المؤسسة، مما يقلل من حجم المخاطر المحتملة ويزيد من فرص نجاح المشروع.

- **الإنشاء بالامتياز التجاري (الفرنشايز) :**في هذا النمط يعتمد المقاول على تكرار نموذج ناجح موجود مسبقا في منطقة جغرافية أخرى، أي أنه يقوم باستنساخ نظام إداري وتسويقي قائم مقابل مقابل مالي أو حقوق امتياز. ويستفيد المقاول هنا من دعم وتوجيه المؤسسة الأصلية، مما يقلل من نسبة الفشل ويزيد من فعالية التسيير.

- **استئناف النشاط الاقتصادي :**يختلف هذا النمط عن إنشاء مؤسسة جديدة كليا، لأنه يقوم على إعادة إحياء أو تسيير منظمة قائمة فعلا. وبالتالي، يمتلك المقاول قاعدة بيانات حول نشاطها السابق، وطبيعة تسييرها، ووضعها الحالي، وهو ما يجعل درجة عدم اليقين أقل بكثير ومستوى الخطر محدودا نسبيا.

[1] - النجار جمعة صالح، العلي عبد الستار محمد، مرجع سابق ، ص 46 .

- **المبادرة الداخلية :**ويقصد بها تلك العملية التي يقوم فيها موظف أو مجموعة من الموظفين من داخل المؤسسة التي يعملون بها بإطلاق مشروع جديد أو بإدخال أفكار مبتكرة وتغييرات إبداعية داخل مؤسستهم الأصلية، مما يعزز روح المقاولاتية الداخلية ويطور أداء المنظمة.

- **المقاولاتية الاجتماعية والتضامنية :**يمثل هذا النمط بعدا إنسانيا للمقاولاتية، حيث يتركز على إنشاء مشاريع ذات طابع خيري أو تضامني تهدف إلى خدمة المجتمع أو معالجة مشكلات إنسانية واقتصادية. ويقوم هذا الشكل من المقاولاتية على روح المبادرة التطوعية والسعي لتحقيق الأثر الاجتماعي الإيجابي أكثر من السعي وراء الربح المادي.

المطلب الثاني: أهمية المقاولاتية

لم يعد اهمية المقاولاتية ينحصر فقط على الجانب الاقتصادي ، وانما امتد ليمس كل من الجاني الاجتماعي والبيئي أيضا، وذلك في إطار تحقيق ما يعرف بالتنمية الشاملة والمستدامة. و يمكن توضيح اهمية المقاولاتية في كل هذه الجوانب على النحو التالي[1] :

1. على المستوى الاقتصادي : و تمثل دورها في :

- هيكلة وتجديد النسيج الاقتصادي وفقا لاحتياجات السوق.

- خلق ما يعرف بالمنافسة من خلال كسر الاحتكار الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة.

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال السرعة في الاستجابة للتغيرات الحاصلة في السوق.

- الرفع من معدلات الادخار والاستثمار من خلال انخفاض تكلفة إنشائها، فضلا عن العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تطوير الصناعات التقليدية.

و يمكن ان نتوصل الى ان أهمية دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المتوازنة تكمن فيما يلي :

- الإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبرى، حيث تؤدي هذه المنشآت دورا ملحوظا في مجال تنويع هيكل الصناعة.

- الإسهام في زيادة حجم وقيمة الصادرات الصناعية، تؤكده التجارب الدولية نجاح هذا المنهج .

- قدرتها على معالجة العديد من الاختلالات الاقتصادية، حيث تتميز المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على معالجة الاختلالات الاقتصادية و أهمها :

- الاختلال بين الادخار والاستثمار.

- معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

[1] - النجار جمعة صالح، مرجع سابق ، ص 49.

- الإسهام في تعزيز دور البرامج الإنمائية للدول النامية من خلال رفع معدلات الإنتاجية في المرافق الإنتاجية.

- تعتبر هذه المنشآت وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة لتشغيلها في الاقتصاد القومي، حيث:

- تعمل هذه المنشآت على تدريب وبناء قيادات إدارية شابة في المجتمع.

- تعمل هذه المنشآت على زيادة دوران رأس المال وتعبئة مصادر التمويل.

- تمتص هذه المنشآت فوائض الأموال العاطلة وتعمل على تشغيلها والمشاركة في أرباحها.

- قدرتها على الابتكار والتجديد واستيعاب التكنولوجيا المتطورة، و يحقق فعالية الاستثمار فيها من خلال استجابتها للتغيرات والمستجدات.

2. على المستوى الاجتماعي : يتمثل دورها في[1]:

- رفع المستوى المعيشي للأفراد والأسر من خلال توفير فرص العمل.

- إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع من خلال تواجدها في جميع المناطق على عكس المؤسسات الكبرى التي تتركز نشاطها في المناطق الصناعية الحضرية.

- المساهمة في الحد من الهجرة الريفية من خلال توفير مناصب عمل في المناطق الريفية تتماشى مع طبيعة هذه المناطق.

- ترقية روح المبادرة الذاتية.

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية.

- تؤدي المشاريع المقاولاتية دورا استراتيجيا في تحقيق مبادئ التنمية البشرية عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس، سواء من خلال تشكيلة العمل أو تشكيلة السلع والخدمات.

- تسعى إلى توفير السلع والخدمات بأسعار رخيصة، وخلق فرص عمل للمرأة سواء من خلال العمل في المنزل أو مع الأفراد.

- تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف أحسن مستقبلا حيث تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة.

- تنوع المهام والمسؤوليات التي يقوم بها العاملون، و بذلك تتسع معارفهم و تزداد خبراتهم.

- تعطي الفرصة للمنظمين للدخول للأسواق والظهور، و هذا يعني فرصة اكبر لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة ، تسهم بشكل كبير في عملية التنمية، و التشجيع و المساعد على التطور المهني الإيجابي للحرف و المهن .

[1] - النجار جمعة صالح، مرجع سابق ،ص57.

3. على المستوى البيئي :

بعد أن كان دور المشاريع المقاولاتية يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبح و في ظل متطلبات تحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية واجتماعية بيئية تكنولوجية تحقق كم خلالها التنمية الشاملة ، حيث أصبحت تحتل المشاريع المقاولاتية أهمية كبيرة ،و تلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال برامج تدريبية تقوم بتدرب العمال على المسؤوليات البيئية. لكون الميزة التي تميز هذه المشاريع تجعل عملية جمع و تدوير النفايات امر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من جهة .و من جهة أخرى فان المشاريع المقاولاتية تهدف الى نشر المفاهيم و القيم الصناعية الحديثة مثل إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع والابتكار، والكفاءة[1].

كما ان هذه المشاريع تعتبر احد أهم آليات التطور التكنولوجي، من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع وبتكلفة أقل مقارنة بالشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية. كما تساهم المشاريع المقاولاتية في تنشيط استخدام الخدمات المحلية بشكل رشيد وعقلاني، كما تسهم أيضا في تطوير التكنولوجيات المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك بالأسواق الخارجية و قوانين الجودة، حتى يمكن المحافظة على الهوبة المحلية في تنشيط ودعم الصناعات والمؤسسات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية.

المطلب الثالث: خطوات انشاء مؤسسة جديدة في اطار المقاولاتية

إن عملية إنشاء مؤسسة جديدة ضمن إطار المقاولاتية تمر بعدة مراحل مترابطة ومتسلسلة، تهدف إلى تحويل فكرة المقاول إلى مشروع فعلي على أرض الواقع. وتتمثل أهم هذه الخطوات فيما يلي:

- توليد الفكرة المقاولاتية:

تعد هذه الخطوة الأولى والأساسية في مسار إنشاء أي مؤسسة، حيث يقوم المقاول بتحديد فكرة مشروع مبتكرة أو مميزة تستجيب لحاجة أو مشكلة في السوق. وتستلزم هذه المرحلة قدرا من الإبداع والتحليل لاكتشاف فرص استثمارية جديدة، مع دراسة مدى واقعية الفكرة وإمكانية تطبيقها.

[1] - النجار جمعة صالح، مرجع سابق ،ص58.

- دراسة السوق وتحليل الفرص:

بعد تحديد الفكرة، يقوم المقاول بدراسة دقيقة للسوق المستهدف من أجل معرفة حجم الطلب والعرض، وتحديد المنافسين، ودراسة سلوك المستهلكين، والفرص المتاحة. وتهدف هذه الدراسة إلى تقليل درجة المخاطرة وتوجيه المشروع نحو النجاح منذ البداية.

- إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية:

تتضمن هذه المرحلة تحليل الجدوى المالية والتقنية للمشروع، وتقدير التكاليف والإيرادات المتوقعة، وكذلك تحديد مصادر التمويل المحتملة. تساعد هذه الدراسة في اتخاذ القرار النهائي حول إمكانية تنفيذ المشروع ومدى ربحيته على المدى المتوسط والطويل[1].

- اختيار الشكل القانوني للمؤسسة:

يجب على المقاول تحديد الشكل القانوني الذي سيتخذه مشروعه، سواء كان مؤسسة فردية، أو شركة ذات مسؤولية محدودة، أو تعاونية، وذلك وفقا لطبيعة النشاط وحجم الاستثمار. هذا الاختيار يترتب عليه تحديد المسؤوليات والالتزامات القانونية والجبائية.

- البحث عن التمويل:

يمثل التمويل أحد أبرز التحديات التي تواجه المقاول، لذلك يسعى في هذه المرحلة إلى تحديد مصادر تمويل المشروع، سواء من رأس ماله الخاص أو من القروض البنكية أو من برامج دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توفرها الدولة أو المؤسسات المالية.

- الإجراءات الإدارية والقانونية:

في هذه الخطوة يتم الشروع في استكمال مختلف الإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس المؤسسة، مثل تسجيلها في السجل التجاري، والحصول على الرقم الجبائي، والتصريح بالنشاط، إلى جانب رخصة الممارسة في حال تطلب النشاط ذلك.

- الانطلاق الفعلي للنشاط:

بعد استكمال الجوانب القانونية والمالية، يبدأ المقاول في تسيير مؤسسته ميدانيا، من خلال توظيف العمال، وتحديد خطة العمل، والانطلاق في الإنتاج أو تقديم الخدمات، مع مراقبة سير النشاط وتقييم النتائج بصفة مستمرة لتصحيح المسار عند الحاجة.

[1] - النجار جمعة صالح، مرجع سابق ،59.

- المتابعة والتقييم المستمر:

تعد هذه المرحلة امتدادا لبداية النشاط، حيث يعمل المقاول على تقييم أداء المؤسسة، ومراجعة الأهداف والخطط، وتحليل النتائج المحققة مقارنة بالتوقعات. وتهدف هذه الخطوة إلى ضمان استدامة المشروع وتطويره عبر إدخال التحسينات اللازمة.

خلاصة :

تعد المقاولاتية نشاطا اقتصاديا يقوم على إنشاء وتسيير وتطوير المشاريع التجارية بهدف تحقيق الربح وتعزيز النمو الاقتصادي. وتشمل هذه العملية مجموعة من الجوانب الأساسية مثل الإبداع والابتكار في ابتكار منتجات أو خدمات جديدة، والقدرة على تحمل المخاطر المالية، واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق. وتعتبر المقاولاتية عنصرا محوريا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لما توفره من فرص عمل جديدة، وما تخلقه من ديناميكية تنافسية تسهم في زيادة الاستثمار والإنتاج.

ولا تقتصر آثار المقاولاتية على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد أيضا إلى الأبعاد الاجتماعية والبيئية، حيث تساهم في تحسين مستوى المعيشة للأفراد والأسر، وتعمل على تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة، إلى جانب دعم التنمية المحلية والريفية. كما تعزز روح المبادرة الفردية وتشجع على الاعتماد على الذات، فضلا عن دورها في نشر الوعي البيئي وتشجيع تبني التقنيات الحديثة والممارسات المستدامة التي تسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

الفصل الثاني: واقع المقاولاتية في الجزائر

تمهيد:

في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والتحديات المتزايدة التي تواجهها الدول لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، برزت ريادة الأعمال والمقاولاتية كأحد أهم المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي. فقد أصبح قطاع المؤسسات الناشئة والمشاريع المقاولاتية يمثل رافعة رئيسية للابتكار والإنتاجية، من خلال دوره الفعال في تنشيط الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة وتعزيز روح المبادرة الفردية.

ومن هذا المنطلق، يتجلى الدور المحوري للمقاولاتية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ودعم التوازنات الهيكلية للاقتصاد الوطني. فهي تشكل عاملا رئيسيا في بناء اقتصاد قوي وقادر على التكيف مع التحولات العالمية، وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة عبر دعم الابتكار والمبادرة والإنتاج المحلي، مما يجعلها ركيزة أساسية للنمو الشامل في المجتمعات الحديثة.

المبحث الأول : واقع المقاولاتية في الجزائر

المطلب الأول: التطور التاريخي والتشريعي للمؤسسة

في سبيل توفير المناخ الاستثماري المناسب لتطور القطاع الخاص بشكل عام، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، شرعت الجزائر في العمل على توفير أرضية قانونية كفيلة بترقية وتدعيم المبادرة الخاصة في الاستثمار. ولذلك من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى وضعية المؤسسات خلال مختلف الحقبات الزمنية التي مرت ا البلاد بعد الاستقلال، كما تم أيضا التعرف على جهود المشرع الجزائري المبذولة من أجل سد الفراغ القانوني والمؤسساتي الذي يؤطر هذا النشاط.

1- وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل سنة 1988 : سعيا منها لإثبات رغبتها في تحقيق استقلالها الاقتصادي وسيادا الوطنية، قامت الجزائر غداة الاستقلال بتبني النظام الاشتراكي معطية بذلك الأولوية للقطاع العام على حساب القطاع الخاص، مما أثر سلبا على هذا الأخير الذي همش بشكل كبير ووجه نحو النسيج والصناعات الغذائية الصغيرة [1].

أ - هيمنة القطاع العام: لقد كانت عملية إنشاء المؤسسات بعد الاستقلال تتم في الإطار العمومي، نتيجة النهج الاقتصادي القائم على أسس الاقتصاد الموجه المتبع من طرف الدولة آنذاك، وفي ظل محدودية رأس المال الخاص، ووفرة الموارد المالية الناتجة عن قطاع المحروقات، قامت الدولة بلعب دور المقاول المالك لهذه المؤسسات والمسؤول عن إنشائها وأيضا تسييرها بما يتماشى مع رغبتها في الانفراد بتسيير الاقتصاد الوطني.

ب- تهميش القطاع الخاص : لطالما تواجدت المؤسسات الخاصة في الجزائر ولكن السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة القائمة على مبادئ التسيير الاشتراكي، وأفضلية المؤسسة العمومية، هي التي تسببت في الحد من تطورها، فحتى مؤسسات القطاع الخاص الموروثة بعد الاستقلال تم انطلاقا من سنة 1967 إدماجها تحت لواء الشركات الوطنية، ليحتل بذلك القطاع الخاص الوطني مكانة هامشية لم تمكنه من لعب الدور البارز المنوط به.

2- تأثير الإصلاحات المطبقة بعد الثمانينات: لقد عكس انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة1986، والذي تسبب في انخفاض حاد في مدخلات الدولة من العملة الصعبة، مدى هشاشة النسيج الاقتصادي المعتمد بشكل أساسي على أموال المحروقات في تغطية خسائر القطاع العمومي. هذا القطاع الذي وجد نفسه في وضعية حرجة خاصة في ظل فشل برنامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية الذي خضعت له مؤسساته، والذي لم يتمكن فقط من تحقيق أهدافه ولو جزئيا ، بل على عكس المنتظر منه ، ادى إلى فقدان جزء كبير من طاقاتها، وتدهور كبير في نتائجها وظروف عملها، وبالمقابل لم يتم تسجيل أي تحسن في طرق تسييرها[2].

أ - الإصلاحات المطبقة نهاية الثمانينات: لقد شرعت الجزائر انطلاقا من سنة 1988 في تطبيق مجموعة من الإصلاحات المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، فمن أجل تدارك المشاكل الناتجة عن ملكية الدولة لمؤسسات القطاع العام وطرق تسييرها، ظهرت صناديق المساهمة التي كلفت بممارسة حق ملكية المؤسسات نيابة عن الدولة،، وتحولت الدولة إلى مساهمة في هذه المؤسسات

[1] - Nacer-Eddine Sadi, la privatisation des entreprises publique en Algerie, 2ème Edition, Office des publications universitaire, France, 2006, p 26.

[2] - Mohamed Arezki Isli, La création d'entreprise en Algèrie, Les cahiers du CREAD, n 73, Algérie, 2005, p 52.

دون أن تسيرها، وكنتيجة لهذه الإصلاحات ظهرت المؤسسة الاقتصادية العمومية الخاضعة للقانون التجاري، والمستقلة ماليا عن الدولة.

ب- انعكاسات الإصلاحات المطبقة على الاستثمار الأجنبي: لقد انتقلت الجزائر من خلال الإصلاحات المطبقة تدريجيا من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الأموال والممتلكات العمومية، إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد على القطاع الخاص وحرية المنافسة، وحتى يتمكن هذا الأخير من سد الفراغ الذي نجم عن انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، تم السهر على توفير الإطار القانوني المناسب لتهيئة الظروف الموضوعية الملائمة لتطوره.

3- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من سنة 2001 :بغرض إعطاء دفع جديد للقطاع الخاص، وإدراكا منه لنقائص قوانين الاستثمار السابقة، قام المشرع الجزائري بإدخال تعديلات جديدة تسمح بترقية استثمارات هذا القطاع، وتذليل الصعوبات التي تواجه المقاولاتية من خلال إصدار الأمر رقم -01 03 المتعلق بتطوير الاستثمار، والأمر رقم 01-18 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

أ- قانون تطوير الاستثمار :لقد تم في 20 أوت سنة 2001 إصدار الأمر رقم 03-01المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ،المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 ،، ويحدد هذا القانون الإطار العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكدا الاستثمارات التي تنجز في مجال الامتياز أو الرخصة.

ب- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد سمح القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001 بتحديد الإطار القانوني الذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب تحديد سياسة الدولة الكفيلة بمساعدا وتدعيمها .

حيث تضمن القانون التوجيهي ما يلي :

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلـع و/أو الخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا .
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار .
- تستوفي معايير الاستقلالية.

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة محورية في الاقتصاد الجزائري، إذ تعد من أهم الأدوات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرًا لدورها الفعّال في خلق الثروة ومناصب الشغل وتنويع النسيج الإنتاجي الوطني. وقد حظي هذا القطاع باهتمام متزايد من قبل الدولة

[1] - مسيكة بوفامة، رابح حمدي باشا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دفاترCREAD ، العدد ،76 الجزائر، ،2006 ص68.

الجزائرية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى التي عرفتها منذ نهاية الثمانينات، حيث تم اعتماد سياسة جديدة تهدف إلى دعم المقاولاتية وتشجيع المبادرة الفردية[1].

شهدت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة تطورًا ملموسًا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بعد إطلاق برامج دعم الشباب المقاول من خلال آليات مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (أونساج)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (كناك)، والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (أناد). وقد مكنت هذه الأجهزة من خلق آلاف المشاريع في مجالات متعددة كالصناعة، الخدمات، الفلاحة، الأشغال العمومية، والنقل، ما ساهم في امتصاص جزء من البطالة وتحريك عجلة التنمية المحلية.

ومع ذلك، فإن مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام لا تزال محدودة، إذ لم يتمكن بعد من بلوغ المستوى المطلوب في مجال التنافسية والابتكار. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها ضعف القدرات التقنية والإدارية للمؤسسات الناشئة، ونقص الكفاءات المؤهلة في مجالات التسيير والتخطيط، بالإضافة إلى ضعف التمويل وغياب المتابعة الفعالة من طرف الجهات الداعمة. كما أن ارتباط العديد من هذه المؤسسات بالصفقات العمومية يجعلها تعتمد على الطلب الحكومي بدلًا من المنافسة في السوق المفتوحة.

وبالرغم من هذه التحديات، فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى أحد الأعمدة الأساسية لتحقيق التحول الاقتصادي المنشود في الجزائر، خاصة إذا تم تهيئة مناخ استثماري أكثر استقرارًا، وتوفير الدعم المالي والتقني اللازم للمؤسسات، إلى جانب تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين مناخ الأعمال بشكل عام.

المطلب الثالث: معوقات تطوير المقاولاتية في الجزائر

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لتشجيع روح المبادرة والمقاولاتية، إلا أن الواقع الميداني يبرز جملة من المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة. ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى أربعة أنواع رئيسية: مالية، إدارية، تشريعية، واجتماعية.

فعلى المستوى المالي، تعد صعوبة الحصول على التمويل أحد أبرز العراقيل التي تواجه المقاولين الشباب، إذ غالبًا ما تفرض البنوك شروطًا صارمة للحصول على القروض، وتطالب بضمانات لا تتوفر لدى أغلب أصحاب المشاريع الناشئة. كما أن الأجهزة الحكومية الداعمة، رغم دورها الإيجابي، تعاني من بطء في دراسة الملفات وتأخر في صرف التمويلات، مما يؤدي إلى تأجيل انطلاق المشاريع أو فشلها في مراحلها الأولى.

أما على المستوى الإداري، فإن تعقيد الإجراءات وتعدد الجهات المتدخلة يشكلان عائقًا حقيقيًا أمام المقاولين. فالحصول على التراخيص، والسجلات التجارية، وشهادات المطابقة، غالبًا ما يستغرق وقتًا طويلًا ويتطلب التعامل مع إدارات متعددة، وهو ما يقلل من الحافز على الاستثمار.

من جهة أخرى، فإن الإطار التشريعي والتنظيمي، رغم التعديلات التي شهدها، لا يزال بحاجة إلى مزيد من التوضيح والتبسيط، خاصة فيما يتعلق بآليات إنشاء المؤسسات الصغيرة، وحماية

[1] - - مسيكة بوفامة، نفس المرجع، ص68.

المستثمرين، وتسهيل عمليات الإفلاس وإعادة الهيكلة. كما أن ضعف التنسيق بين المؤسسات المكلفة بدعم المقاولاتية يؤدي إلى تشتت الجهود وعدم وضوح الأدوار[1].

أما من الناحية الثقافية والاجتماعية، فإن غياب ثقافة ريادة الأعمال لدى فئة واسعة من الشباب يشكل عقبة إضافية. إذ لا تزال النظرة السائدة تميل إلى البحث عن الوظيفة العمومية كخيار آمن، بدل خوض غمار الاستثمار والمخاطرة. كما أن الخوف من الفشل وضعف ثقافة التخطيط المالي والمحاسبي يحدان من انتشار المبادرات المقاولاتية.

ولمواجهة هذه التحديات، لا بد من تبني إستراتيجية شاملة تقوم على تحفيز روح الابتكار والمغامرة، وتطوير منظومة التكوين المهني والمقاولاتي، وتحسين مناخ الأعمال عبر رقمنة الإجراءات وتبسيطها. كما يجب تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتأطير أصحاب المشاريع الناشئة ومرافقتهم في مراحل الإنجاز، مما يساهم في بناء نسيج اقتصادي قوي ومتجدد.

المبحث الثاني: أجهزة المرافقة والدعم في الجزائر

تعد عملية إنشاء مؤسسة جديدة من أكثر المراحل حساسية في مسار المقاول، إذ تنطوي على قدر كبير من المخاطرة، نظرا لارتفاع نسب الفشل التي ترافقها سواء أثناء مرحلة التأسيس أو خلال السنوات الأولى من النشاط. وقد أدركت الدولة الجزائرية أهمية توفير بيئة مرافقة وداعمة للمقاولين من أجل تعزيز فرص نجاح مؤسساتهم واستمراريتها. وفي هذا الإطار، تم إنشاء أجهزة وهيئات متخصصة تقدم الدعم التقني، المالي، والإداري للمقاولين، وتضمن مرافقتهم من مرحلة الفكرة إلى غاية تجسيد المشروع.

المطلب الأول: هيئات المرافقة ودورها في تشجيع المقاولاتية

لقد أدركت الدولة الجزائرية أن مجرد توفير التمويل للمقاولين لا يكفي لضمان نجاح مشاريعهم، إذ أن أغلب حالات الفشل المسجلة كانت ناتجة عن نقص الخبرة، وضعف الإلمام بالجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية. ومن ثمّ، جاء التفكير في إنشاء **هيئات مرافقة** تعمل على توجيه أصحاب المشاريع وتأطيرهم قبل وأثناء وبعد إنشاء المؤسسة[2].

أولا: مشاتل المؤسسات

تعتبر مشاتل المؤسسات من أهم أدوات دعم المقاولاتية في الجزائر، حيث تعد فضاءات مهيأة لاحتضان الأفكار والمشاريع المبتكرة، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لحامليها. وقد تم استحداثها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 الصادر في 25 فيفري 2003، تنفيذًا للقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] - مسيكة بوفامة، نفس المرجع، ص68.

[2] - بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 18-17 أفريل ،2006 ، ص 329 .

تتولى هذه المشاتل مرافقة أصحاب المشاريع خلال مختلف المراحل: من مرحلة إعداد الفكرة ودراسة الجدوى، إلى غاية انطلاق النشاط الفعلي، مرورًا بتكوينهم في مجالات التسيير والتسويق والمحاسبة، وحتى متابعة نشاطهم بعد التأسيس.

كما توفر المشاتل للمقاولين فضاءات عمل مجهزة بمكاتب، وأجهزة اتصال، وخدمات الدعم الإداري والتقني، إضافة إلى تنظيم لقاءات وورشات تكوين مستمرة. وهي بذلك لا تقتصر على تقديم خدمات مكتبية، بل تخلق بيئة حاضنة تشجع على الإبداع، وتُنمّي روح المبادرة والتعاون بين المقاولين الشباب.

تنتشر مشاتل المؤسسات عبر مختلف ولايات الوطن، وتخضع لوصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرزها مشاتل الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، وهران، سطيف، عنابة، قسنطينة، وتيزي وزو. وقد أثبتت هذه المشاتل فعاليتها في تمكين العديد من الأفكار الريادية من التحول إلى مؤسسات اقتصادية ناجحة ومؤثرة.

ثانيا: مراكز التسهيل

تعد مراكز التسهيل آلية مكملة لمشاتل المؤسسات، حيث تعمل على إزالة العقبات الإدارية التي تواجه المقاولين. وقد أُنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 الصادر في 25 فيفري 2003، وتخضع لوصاية نفس الوزارة.
تُعتبر هذه المراكز بمثابة وسيط إداري بين المقاول والإدارة، إذ تضع تحت تصرفه شباكا موحدا يختصر مختلف الإجراءات اللازمة لتأسيس المؤسسة. فبدلًا من أن يضطر المقاول إلى التنقل بين الإدارات المختلفة (السجل التجاري، الضرائب، الصندوق الوطني للتأمينات، البنك...)، يتكفل المركز بجمع تلك الإجراءات في مكان واحد.

كما تلعب مراكز التسهيل دورا استشاريا مهما من خلال توجيه حاملي المشاريع إلى الأجهزة المناسبة للتمويل، وتقديم النصائح القانونية والاقتصادية، ومساعدتهم على إعداد ملفاتهم الاستثمارية بشكل صحيح. وهي أيضا تساهم في ترسيخ ثقافة المقاولاتية عبر تنظيم حملات تحسيسية ودورات تكوينية لفائدة الشباب الجامعيين. وبالتالي، تشكل مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل ركيزتين أساسيتين في سياسة المرافقة التي تنتهجها الدولة، حيث تجمع الأولى بين التكوين والدعم التقني، بينما تُوفر الثانية التبسيط الإداري وتيسير الإجراءات.

المطلب الثاني: اجهزة الدعم والمرافقة المالية للمؤسسات الناشئة

انطلاقا من رغبة الدولة الجزائرية في تحفيز روح المبادرة المقاولاتية وتوسيع قاعدة الاستثمار الوطني، تم انشاء منظومة مؤسساتية متكاملة تعنى بمرافقة وتمويل الشباب والمقاولين الجدد الراغبين في انشاء مؤسساتهم الخاصة. وتتمثل هذه الاجهزة في مجموعة من الوكالات الوطنية التي تلعب دورا رئيسيا في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل، المرافقة التقنية، التكوين، والتسهيلات الجبائية. ومن ابرز هذه الاجهزة ما يلي:

اولا – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :(ANDI)

تعتبر هذه الوكالة من الركائز الاساسية في سياسة دعم الاستثمار في الجزائر، اذ تسهر على تشجيع المبادرات الاستثمارية وتسهيل اجراءات انجاز المشاريع الاقتصادية. تقوم الوكالة باستقبال المستثمرين المحليين والأجانب وتوجيههم، وتوفر لهم خدمات "الشباك الوحيد" الذي يهدف الى تقليص البيروقراطية وتبسيط الاجراءات الادارية. كما تمنح للمستثمرين امتيازات متعددة، اهمها الاعفاءات الضريبية والجمركية خلال مرحلة الانجاز والاستغلال. اضافة الى ذلك، توفر الوكالة معلومات اقتصادية واحصائية حديثة تساعد اصحاب المشاريع على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، كما تتابع تنفيذ المشاريع وتعمل على ازالة العراقيل التي تواجهها في الميدان.

ثانيا – الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :(ANSEJ)

تعد هذه الوكالة احدى انجح المبادرات الحكومية في دعم المقاولاتية الشابة. انشئت سنة 1996 بهدف ادماج الشباب البطالين في عالم العمل من خلال انشاء مؤسسات مصغرة في مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية. وتوفر الوكالة قروضا بدون فوائد، ودعما بنكيا ميسرا، ومرافقة تقنية مستمرة في جميع مراحل المشروع (من الفكرة الى التنفيذ والمتابعة)[1].

ساهمت هذه الالية في خلق الاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما انعكس ايجابا على تقليص نسب البطالة وتنمية المناطق الداخلية، كما شجعت فئة الشباب على تبني روح المبادرة بدلا من انتظار فرص العمل التقليدية في القطاع العام.

ثالثا – الصندوق الوطني للتامين عن البطالة:(CNAC)

انشئ هذا الصندوق في الاصل لتعويض العمال المسرحين لاسباب اقتصادية، غير انه تطور لاحقا ليصبح اداة فعالة في تمويل المشاريع المقاولاتية. يقدم الصندوق دعما ماليا وتاطيرا اداريا للمستفيدين، كما يتيح لهم الحصول على قروض بشروط ميسرة من البنوك بضمان الصندوق.

وتبرز اهمية CNAC في مساهمته باعادة ادماج الفئات التي فقدت عملها في النشاط الاقتصادي، وتحويلها من فئة مستهلكة للدعم الى فئة منتجة للثروة ومساهمة في خلق القيمة المضافة.

رابعا – الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:(ANGEM)

تهدف هذه الوكالة الى محاربة البطالة والتهميش الاجتماعي، خاصة في اوساط الفئات محدودة الدخل والنساء الماكثات في البيت. تمكن الوكالة المستفيدين من الحصول على قروض صغيرة لانشاء انشطة مدرة للدخل مثل الحرف والصناعات التقليدية والخدمات المحلية.

تعد ANGEM نموذجا ناجحا في تمويل المشاريع البسيطة التي تساهم في التنمية المحلية، اذ تتيح فرص عمل ذاتية وترسخ ثقافة الاعتماد على الذات. كما انها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تمكين الفئات الهشة اقتصاديا من المشاركة في النشاط الاقتصادي.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 52 ،الصادر في 11 سبتمبر 1996 ،ص 12 .

المطلب الثالث: صناديق ضمان القروض ودورها في دعم المقاولاتية

تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر تحديات متعددة في الحصول على التمويل البنكي، بسبب الحذر الكبير الذي تبديه البنوك تجاه المشاريع الجديدة ذات المخاطر العالية. ومن اجل تجاوز هذه الاشكالية، انشأت الدولة عدة صناديق ضمان تهدف الى تقاسم المخاطر بين البنوك والمؤسسات الممولة، وتشجيع هذه الاخيرة على منح القروض للمقاولين الشباب.

اولا – صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:(FGAR)

يعد FGAR من ابرز ادوات الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل البنكي. تم انشاؤه سنة 2002 بهدف ضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك، بحيث يغطي ما بين 10% و80% من قيمة القرض حسب طبيعة المشروع وحجمه.

تتمثل اهمية هذا الصندوق في تقليص مستوى المخاطرة بالنسبة للبنوك، مما يشجعها على تمويل المؤسسات التي لا تمتلك ضمانات كافية. كما يسهم في رفع نسبة المشاريع المنجزة، ويحفز ديناميكية الاستثمار في القطاعات المنتجة[1].

وإضافة الى دوره المالي، يقدم الصندوق خدمات استشارية ومعلوماتية تساعد المقاولين في اعداد دراسات الجدوى ومتابعة المشاريع، وهو ما يعزز استدامة المؤسسات الممولة.

ثانيا – صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:(CGCI-PME)

انشئ سنة 2004 كهيئة مالية تحت اشراف وزارة المالية، وهو مكمل لصندوق .FGAR يهدف الى ضمان القروض الموجهة للاستثمارات الانتاجية، لاسيما تلك المتعلقة بانشاء او توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يغطي CGCI ما يصل الى 80% من مبلغ القرض بالنسبة للمؤسسات الجديدة، و60% بالنسبة لتوسيع المشاريع القائمة، مقابل عمولة رمزية تدفع من طرف المستفيدين[2].

تتجلى اهميته في تعزيز الثقة بين المؤسسات البنكية والمستثمرين الجدد، مما يفتح المجال امام خلق بيئة تمويلية محفزة لتطوير المقاولاتية والاستثمار المحلي. كما انه يعتبر احد الدعائم الاساسية في تحقيق التنمية المستدامة عبر دعم القطاعات الانتاجية وخلق فرص العمل.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 06 ،الصادر في 25 جانفي 2004 ، ص 8 .

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 27 ،المرسوم الرئاسي رقم 04-134، المؤرخ في 14 أفريل 2004 ، الصادر في 28 أفريل 2004 ،ص 30 .

خلاصة :

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع المقاولاتية في الجزائر ودور أجهزة الدعم والمرافقة في تعزيزها، إذ تُعد المقاولاتية محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل. شهدت الجزائر تطوراً تدريجياً في هذا المجال، خاصة بعد التحول نحو اقتصاد السوق وإصدار قوانين محفزة للاستثمار، ما ساهم في فتح المجال أمام المبادرات الفردية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أنشأت الدولة عدداً من الهيئات والأجهزة الداعمة مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، إضافة إلى صناديق ضمان القروض، وذلك بهدف تمويل المشاريع وتذليل العقبات أمام المقاولين الجدد. وقد أسهمت هذه الآليات في تحفيز روح المبادرة وتقوية النسيج الاقتصادي الوطني رغم استمرار بعض التحديات المرتبطة بالتمويل والإدارة وضعف ثقافة المقاولاتية لدى فئة من الشباب.

الفصل الثالث: الجدوى المالية للمشاريع المقاولاتية –البنك الوطني الجزائري

تمهيد :

تهدف هذه الدراسة المرتكزة على الجدوى المالية للمشاريع المقاولاتية للبنوك لدراسة حالة البنك الوطني الجزائري بولاية مستغانم و فهم مدى مساهمة هذه المؤسسة المالية في تعزيز روح المقاولاتية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال آليات التمويل والمرافقة التي تقدمها لفائدة المقاولين المحليين. وقد تم جمع البيانات عبر استبيان موجه إلى عينة متنوعة من الزبائن والمقاولين والممولين، قصد استجلاء الصعوبات التي تواجههم في الحصول على الدعم المالي، وتقييم فعالية السياسات البنكية في ترقية المبادرة الفردية وتنمية الاقتصاد المحلي.

المبحث الاول: تقديم البنك الوطني الجزائري

قبـل التطـرق إلى موضـوع البحـث، سـوف نقـدم تعريـف عام للبنك الوطني الجزائري مـن خلال النشـأة وأهم المحطات التي مر بها، ومكانته في الساحة البنكية الجزائرية، وأهم المهام التي يقوم بها.

المطلب الأول: نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج,

1- نشأة و تطور البنك الوطني الجزائري

أنشئ بموجب المرسوم 66-178 برأس مال قدره عشرون (20) مليون دينار جزائري, وقد جاء ليحل محل سلسلة من البنوك الأجنبية التي كانت في الحقبة الاستعمارية, وقد تطور هذا البنك منذ نشأته على النحو التالي:

-سنة 1966 : أول بنك تجاري وطني, أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966, حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة, كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

-سنة 1982: إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص " بنك الفلاحة والتنمية الريفية ", مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

-سنة 1988: :القانون رقم 01-88, ،الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988, ،المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي, كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

- خروج الخزينة من التداولات المالية و عدم تمركز توزيع الموارد من قبلها,

- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك,

- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات,

-سنة 1990: القانون رقم 10-90, الصادر بتاريخ 14 افريل 1990, المتعلق بالنقد و القرض, سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد, هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي, على غرار البنوك الأخرى, يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي, يؤدي كمهنة اعتيادية, كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس, عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن.

-سنة 1995: يعد أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

-سنة 2009: في شهر جوان 2009, تم رفع رأسمال البنك من 14 مليار دينار جزائري إلى 41 مليار دينار جزائري.

-سنة 2018: في شهر جوان 2018, تم رفع رأسمال البنك من 41 مليار دينار جزائري إلى 150 مليار دينار جزائري.

2- مهام ونشاطات البنك الوطني الجزائري:

قوم البنك الوطني الجزائري بنشاطات عديدة أهمها ما يلي:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص, كما أن البنك يسمح بالتسديد إما نقدا أو ألجل أي عند حلول أجل الاستحقاق, كذلك يصدر وصولات الاستحقاق, كذلك يصدر وصولات وسندات.

-استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعملية التوطين " La domiciliation" و التحصيل " Le virement " ورسالة القرض وجميع عمليات البنك.

- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.

- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.

- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها.

- اكتتاب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدونه ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون التي دفعها مباشرة من طرف المدين.

-- يقوم البنك بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب, الخصم, شراء الاوراق التجارية, الوصولات, الدفعات, المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين, والالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية, الزراعية, التجارية أو المالية.

- يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى.

- التمويل بشتى الطرق عمليات التجارة الخارجية، استقبال وديعة مبالغ السندات, لاستقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع و الخاصة بالسفتجة, سند لأمر, الشيك, فواتير أو وثائق تجارية أخرى.

- يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع وكذلك الأوراق العامة بالأسهم والسندات وخصوصا القيم المنقولة, كما أنه يضمن تقديم خدمات مالية متعلقة بالوثائق أو الأوراق.

- يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل, كذلك عمليات التعاقد من أجل الإقراض والاقتراض.

- قبول جميع العمليات المتعلقة بالتظهير, الاعتمادات المستندية الغير قابلة للتعديل, الطلبات على الاعتماد المستندي, ضمان تنفيذ جيد للعقد, نهاية جيدة لعملية التسديد, مراقبة جميع العمليات من البداية حتى النهاية.

- يؤمن خدمات للمؤسسات الأخرى والمتعلقة بالقرض.

- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع، الإيجار، وجميع العمليات المنقولة وغير المنقولة والتي تخص نشاط البنك أو المتعاملين معه,

- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد ومتعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية أو أجنبية ويسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به, فالبنك الوطني الجزائري يعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابه أو لحساب أطرافه, إما لوحده أو مع شركائه بجميع الأعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه لذلك يقوم بإنجاز الاعمال المرتبطة بأهدافه في إطار تنظيمي.

3- هيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة اقسام و فروع يمكن عرضها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

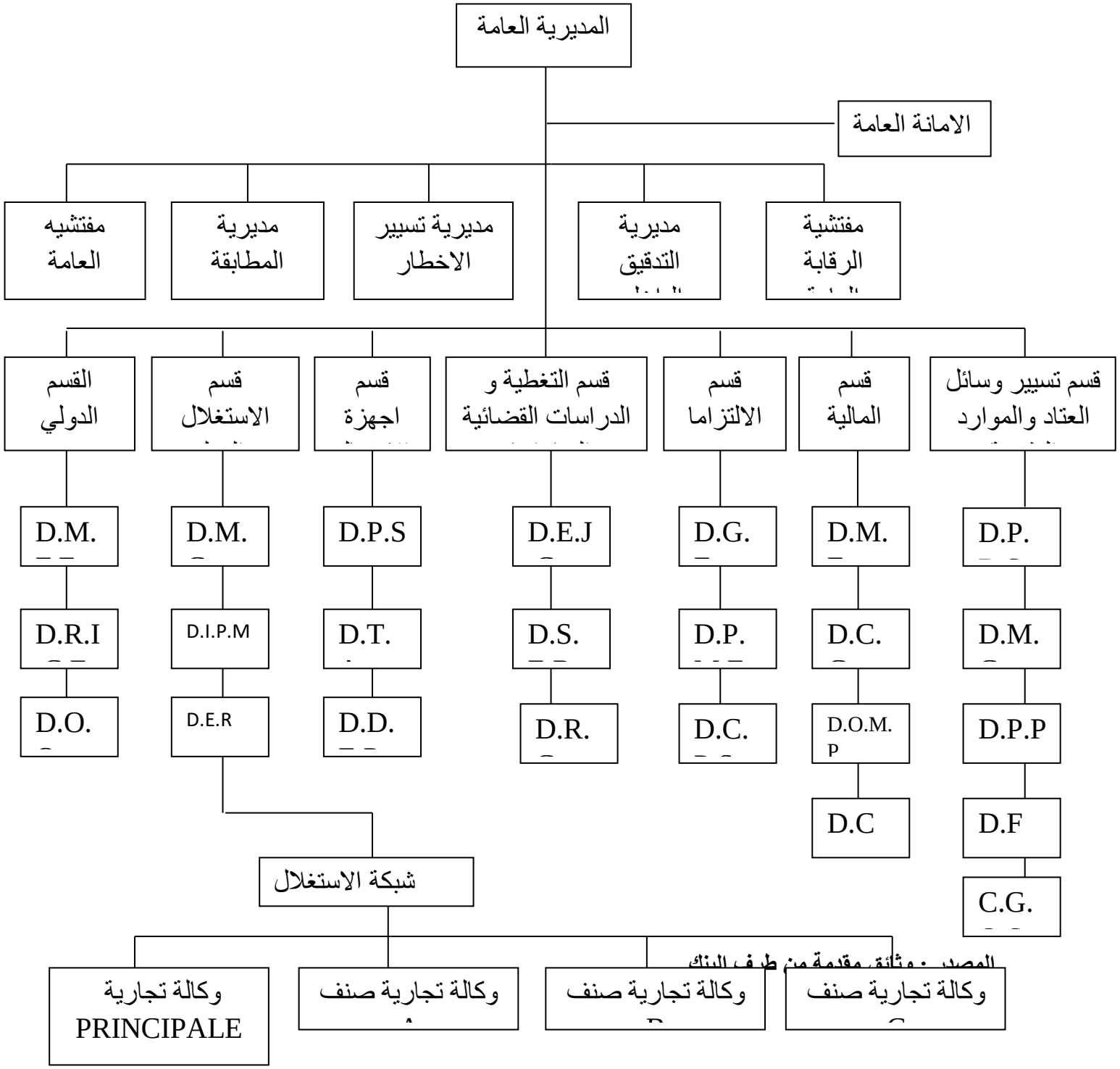

المصدر : وثائق مقدمة من طرف البنك

الهياكل التابعة للقسم الدولي:

الالتزامات

DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج

DRICE: مديرية العلاقات الدولية والتجارية الخارجية الصغيرة و المتوسطة

الهياكل الملحقة بقسم

DGE: مديرية المؤسسات

DPME: مديرية المؤسسات الكبرى

DOD: مديرية العمليات المستندية للافراد و القروض الخاصة

DCPS: مديرية القروض

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري

الهياكل الملحفة بقسم المالية

DER: مديرية تأطيرالشبكات المحاسبة

DC: مديرية

DMC: مديرية التسويق والاتصال تنظيم المناهج و الإجراءات

DOMP: مديرية

DIPM: مديرية وسائل الدفع والنقد التسيير

DCG: مديرية مراقبة

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام المالي

DMF: مديرية السوق

DDEP: مديرية تطوير الدراسات والمشاريع **وسائل العتاد والموارد البشرية**

الهياكل الملحقة بقسم تسيير

DTA: مديرية التكنولوجيات والهندسة و العلاقات الاجتماعية

DPRS: مديرية الموظفين

DPS: مديرية الإنتاج والخدمات الوسائل العامة

DMG: مديرية

الهياكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات

DPP: مديرية المحافظة على الثراث

DSERC: مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض

DF: مديرية التكوين

DEJC: مديرية الدراسات القانونية و المنازعات الخدمات الاجتماعية

CGOS: مركز تسيير

DRG: مديرية تحصيل الضمانات

المطلب الثاني: بطاقة تعريف لوكالة مستغانم "876" للبنك الوطني الجزائري

تمثل دراستنا الحالية البنك الوطني الجزائري بوجه عام, مع التركيز بشكل خاص على وكالة مستغانم باعتبارها إحدى الوكالات التابعة له والموزعة عبر مختلف مناطق الوطن, وتُعد هذه الوكالة المصدر الرسمي الذي تم الاعتماد عليه للحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنك, وعليه سنتناول في هذا الجزء من البحث تقديمًا شاملًا للبنك الوطني الجزائري – وكالة مستغانم رقم "876", من خلال استعراض وظائفها, اهدافها, و هيكلها التنظيمي.

1- تعريف وكالة BNA مستغانم "876"

تأسست وكالة البنك الوطني الجزائري رقم"876" في عام 1966 التابعة للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري مستغانم رقم "198" تقع بحي بالقاسم القصر القنصلي مستغانم و تعتبر الوكالة الرئيسية في مستغانم.

يبلغ عدد الموظفين داخل الوكالة أكثر من 20موظفا ينقسمون إلى مؤطرين, أعوان مصالح وحراس, يدير البنك مدير معين من طرف المديرية العامة للبنك الجزائري التي تقع بالعاصمة ويفترض أن يكون له مستوى متخصص في البنك, وله تجربة مهنية مقبولة ويعونه مدير فرعي ولا يختلف نشاطها عن باقي الوكلات البنكية ألأخرى.

تمتاز وكالة مستغانم بمحدودية اتخاذ القرارات وكذا تمتاز باستقلالية محدودة وتقوم هذه الوكالة بجميع العمليات التجارية تقريبا و منها إقراض تمويل التجارة الخارجية, توظيف الأموال, استقبال الزبائن, وجعل الخدمات البنكية متاحة لجميع المواطنين.

2- وظائف وكالة BNA مستغانم "876":

تقوم الوكالة بوظائف ومهام متعددة وذلك عن طريق الوسائل البشرية والمادية المتاحة بالإضافة إلى معالجة برامج البنك الوطني الجزائري المسطرة وفقا للتشريعات البنكية في إطارها القانوني ومن أهم وظائفها مايلي:

- قبول الودائع بمختلف أنواعها,
- ا استلام وتحويل السندات وتغطية جميع التحويلات,
- عمليات الصرف والتجارة الخارجية,
- القيام بعمليات الإقراض بمختل فأنواعه مثل تسبيقات دون الضمانات,
- استقبال التسديد نقدا,

- أهداف وكالة BNA مستغانم "876":

إن وكالة BNA مستغانم كغيرها من الوكالات التي سعت إلى تحقيق أرباح واحتلال مكانة وكيان مرموق وسمعة جيدة وسط الجهاز المصرفي كله و هذه الأخيرة لها مجموعة من الأهداف المسطرة المنطلقة من وراء وظائفها نلخصها فيما يلي:

- تحقيق أكبر ربح ممكن لضمان البقاء والاستمرارية.
- جذب أكبر عدد من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم حفاظها على سمعتها.
- المساهمة في تنمية وتمويل الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة BNA مستغانم 876

1- تنظيم وكالة مستغانم 876

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة كباقي وكالات الوطن مما يلي:

- مصلحة الإدارة: تتكون من:

- المدير

- نائب المدير

- .مصلحة الأمانة والإدارية

- .مصلحة التجارة الخارجية

- مصلحة الصندوق

- مصلحة التعهدات: تتكون من :

قسم أمانة التعهدات

قسم الشؤون القانونية والمنازعات

تسيير الدراسات وتحليل الأخطار والنشاط التجاري

الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي لوكالة BNA" 876" مستغانم

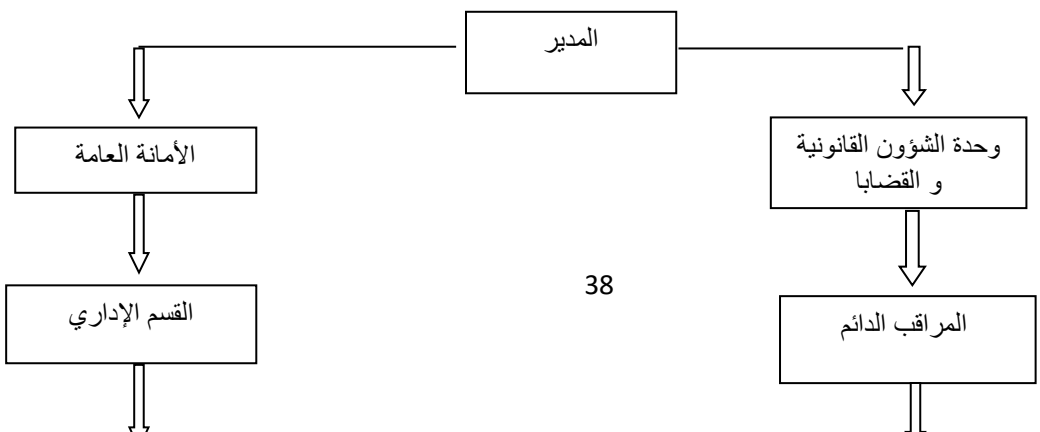

المصدر: وثائق مقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني : دراسة جدوى المالية

المطلب الأول: أدوات جمع البيانات

تعد أدوات جمع البيانات من أهم الركائز في البحوث الميدانية، إذ تمكن الباحث من الحصول على معلومات دقيقة وموضوعية حول الظاهرة المدروسة. وفي إطار هذه الدراسة الموسومة بـ **"المقاولاتية ودورها في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي – دراسة حالة: البنك الوطني الجزائري فرع مستغانم"**، تم الاعتماد على **الاستبيان** كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة من زبائن البنك والمقاولين الممولين من طرفه، بهدف التعرف على مدى مساهمة البنك في دعم المشاريع المقاولاتية وتأثير ذلك على التنمية المحلية.

1- الاستبيان:

يعد الاستبيان من أكثر الأدوات شيوعا في الدراسات الميدانية، لكونه يسمح بجمع معلومات كمية ونوعية بطريقة منظمة ومباشرة من المبحوثين. يتميز بسهولة التوزيع، والسرعة في جمع البيانات وتحليلها، إضافة إلى إمكانية تطبيقه على عدد كبير من الأفراد بتكلفة منخفضة.

تم إعداد استبيان هذه الدراسة بالاعتماد على الأدبيات الاقتصادية ودراسات سابقة في مجال المقاولاتية والتمويل البنكي، مع مراعاة خصوصيات البيئة المحلية لولاية مستغانم. ويتضمن الاستبيان **أربعة محاور رئيسية**:

- **المحور الأول :**البيانات الشخصية (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، الصفة، ومدة التعامل مع البنك)، وذلك لتحديد الخصائص العامة للعينة المدروسة.
- **المحور الثاني :**ثقافة المقاولاتية، ويهدف إلى قياس وعي المبحوثين بأهمية المقاولاتية ودورها في خلق فرص العمل وتحفيز الابتكار.
- **المحور الثالث :**دور البنك الوطني الجزائري في دعم المقاولاتية، من خلال تسهيل التمويلات، وبرامج المرافقة والتكوين، ومتابعة المشاريع.
- **المحور الرابع :**أسئلة مفتوحة، تم تخصيصها لاستطلاع آراء المبحوثين حول الصعوبات التي يواجهها المقاولون واقتراحاتهم لتحسين أداء البنك في مجال دعم المقاولاتية.

تم اعتماد **مقياس ليكرت الخماسي** (من 1 = لا أوافق بشدة إلى 5 = أوافق بشدة) لقياس درجة موافقة المبحوثين على العبارات الواردة في الاستبيان، مما يسهل عملية التحليل الإحصائي وتفسير النتائج بدقة.

كما تم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية بسيطة شملت مجموعة من المقاولين الممولين من البنك الوطني الجزائري، إلى جانب زبائن آخرين وموظفين، لضمان تنوع الآراء وشمولية النتائج.

ويعود اختيار الاستبيان إلى:

- ملاءمته لطبيعة الموضوع الذي يتطلب الوقوف على آراء وتجارب الزبائن والمقاولين.
- قدرته على جمع بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي والمقارنة.
- مرونته في تغطية عدة محاور في وقت وجيز وبكلفة محدودة.

وعليه، فقد شكل الاستبيان الأداة الأساسية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة لجمع المعطيات الميدانية حول مدى إسهام البنك الوطني الجزائري في ترقية روح المقاولاتية وتنشيط الاقتصاد المحلي في ولاية مستغانم.

المطلب الثاني: تحليل بيانات

أولا: بيانات شخصية

1. الجنس:

الجدول رقم (02): توزيع افراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	**30**	**%60**
أنثى	**20**	**%40**
المجموع	**50**	**100**

المصدر : من اعداد الطالب

التحليل:

تشير النتائج إلى أن الذكور يشكلون النسبة الأكبر من العينة بنسبة 60%، وهو ما يعكس هيمنة فئة الرجال في التعاملات البنكية والمشاريع المقاولاتية. غير أن نسبة مشاركة النساء (40%) تُعد معتبرة، مما يدل على تنامي الوعي المقاولاتي لدى المرأة الجزائرية وسعيها نحو الاندماج في النشاط الاقتصادي المحلي.

2. الفئة العمرية:

الجدول رقم (03) : توزيع افراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	**6**	**%12**
بين 25 و 35 سنة	**22**	**%44**
بين 36 و 45 سنة	**12**	**%24**
أكثر من 45 سنة	**10**	**%20**
المجموع	**50**	**100**

المصدر : من اعداد الطالب

التحليل:

يتضح من الجدول أن الفئة العمرية ما بين 25 و35 سنة تمثل النسبة الأعلى (44%)، وهو ما يدل على أن فئة الشباب تشكل المحرك الأساسي في ميدان المقاولاتية، لما تتميز به من طموح واستعداد لتحمل المخاطر والبحث عن فرص استثمارية جديدة. كما تعكس هذه النسبة ارتفاع الوعي بأهمية إنشاء المشاريع الخاصة كمصدر للدخل وفرصة لتحقيق الذات. ومن جهة أخرى، تُظهر مشاركة الفئات العمرية الأكبر بنسبة معتبرة أن روح المبادرة لا تقتصر على الشباب فقط، بل تشمل مختلف الأعمار، مما يبرز شمولية الاهتمام بالأنشطة الاقتصادية. هذا التنوع العمري يعكس حيوية بيئة الأعمال في مستغانم وتكامل الأجيال في تنمية القطاع المقاولاتي. كما يشير إلى أن السياسات البنكية الداعمة للمشاريع تستقطب شرائح متنوعة من المجتمع، الأمر الذي يعزز الدور الاقتصادي والاجتماعي للبنك الوطني الجزائري في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي.

3. المستوى التعليمي :

الجدول رقم (04) : توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	**10**	**%20**
جامعي	**28**	**%56**
دراسات عليا	**12**	**%24**
المجموع	**50**	**100**

المصدر : من اعداد الطالب

التحليل:

يبين الجدول أن غالبية أفراد العينة من ذوي المستوى الجامعي بنسبة 56%، وهو ما يدل على أن فئة المتعلمين تشكل النسبة الأكبر ضمن مجتمع الدراسة، الأمر الذي يعكس وجود وعي فكري

ومعرفي لدى المبحوثين يمكنهم من فهم وتحليل سياسات البنك وتقييم خدماته بدقة وموضوعية. كما أن نسبة حاملي الدراسات العليا المقدرة بـ24% تمثل مؤشراً إيجابياً على ارتفاع المستوى الأكاديمي في بيئة المقاولاتية المحلية، ما يعزز من فرص نجاح المشاريع وابتكار الحلول التنموية. هذا التوجه نحو التعليم العالي يعكس كذلك اهتمام الشباب الجزائري بالتحصيل العلمي كمدخل أساسي للاندماج في سوق العمل المقاولاتي. ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع نسبة المتعلمين يساهم في تحسين نوعية القرارات الاستثمارية، ويجعل من فئة المقاولين أكثر استعداداً للتعامل مع المؤسسات البنكية بأسلوب احترافي ومنظم، مما يعزز فعالية التعاون بين الطرفين في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي.

4. الصفة :

الجدول رقم (05) : توزيع افراد العينة حسب الصفة

الصفة	التكرار	النسبة المئوية
موظف في البنك	**15**	**%25**
مقاول ممول في البنك	**10**	**%17**
زبون اخر	**35**	**%58**
المجموع	**50**	**100**

المصدر : من اعداد الطالب بناء على تحليل بيانات استبيان

التحليل :

أظهرت نتائج الاستبيان أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى فئة الزبائن، يليهم الموظفون في البنك ثم المقاولون الممولون من البنك، في حين شكّلت فئة الزبائن الآخرين نسبة محدودة. توضح هذه النتيجة أن الدراسة ركزت أساساً على وجهة نظر المتعاملين المباشرين مع البنك، باعتبارهم الفئة الأكثر تأثراً بسياساته وخدماته التمويلية. كما أن إشراك الموظفين والمقاولين أضاف بعداً تكاملياً في تحليل العلاقة بين البنك وزبائنه، مما يعزز مصداقية النتائج ويمنح الدراسة شمولية في الرؤية حول مدى

نجاح البنك الوطني الجزائري في بناء علاقات متينة مع مختلف الأطراف المتعاملة معه. إضافة إلى ذلك، يبرز هذا التنوع في فئات العينة تفاعلاً متبادلاً بين البنك والمجتمع المحلي، حيث يسهم المقاولون في تحريك النشاط الاقتصادي بينما يساهم الموظفون في ضمان جودة الخدمات البنكية. كما يشير ذلك إلى وجود نظام علاقات متكامل يربط بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين تحت إشراف البنك، مما يعزز دوره كمحرك أساسي لدعم المقاولاتية والنمو المحلي.

5.مدة تعامل مع بنك

الجدول رقم (06) : توزيع أفراد العينة حسب مدة تعامل مع بنك

مدة تعامل مع بنك	التكرار	النسبة المئوية
أقل من سنة	**5**	**%10**
بين 1 - 3 سنة	**18**	**%36**
أكثر من 3 سنة	**27**	**%54**
المجموع	**50**	**100**

المصدر : من اعداد الطالب بناء على تحليل بيانات استبيان

التحليل:

أغلب المبحوثين تعاملوا مع البنك لأكثر من ثلاث سنوات بنسبة 54%، ما يدل على وجود علاقة طويلة الأمد بين البنك وزبائنه، تعكس مستوى من الثقة والاستقرار في التعاملات البنكية. هذا الارتباط الزمني الممتد يضفي مصداقية كبيرة على آرائهم، كونهم خاضوا تجربة تمويلية متكاملة مكّنتهم من تقييم أداء البنك بدقة وموضوعية. كما يشير ذلك إلى رضا نسبي عن الخدمات المقدمة، إذ أن استمرار التعامل لفترات طويلة عادة ما يرتبط بوجود رضا وثقة متبادلة. من جهة أخرى، فإن هذه الفئة من العملاء غالباً ما تكتسب خبرة في التعامل مع مختلف آليات التمويل والإجراءات الإدارية، مما يجعل ملاحظاتهم ذات قيمة تحليلية عالية. كما يعكس هذا المعطى نجاح البنك الوطني الجزائري في الحفاظ على قاعدة زبائنه من خلال جودة الخدمات واستمرارية الدعم المالي. ويؤكد ذلك أن العلاقة بين البنك وزبائنه ليست مجرد علاقة تجارية مؤقتة، بل شراكة قائمة على التفاعل المستمر والمصالح المتبادلة، وهو ما يسهم في دعم استقرار النشاط الاقتصادي المحلي.

المحور الثاني: ثقافة المقاولاتية

الجدول رقم (07) : توزيع إجابات أفراد العينة حول ثقافة المقاولاتية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. المقاولاتية تساهم في خلق مناصب شغل جديدة داخل المجتمع المحلي	1	2	4	20	23
2. تعتبر المقاولاتية عاملا رئيسيا لتحفيز الابتكار والإبداع	0	3	3	22	22
3. المقاول هو عنصر فاعل في التنمية الاقتصادية المحلية	1	1	5	25	18
4. المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل ركيزة أساسية للاقتصاد المحلي	0	2	4	26	18
5. وجود بيئة داعمة يشجع على روح المبادرة والمقاولاتية	1	3	6	20	20

المصدر : من اعداد الطالب بناء على تحليل بيانات استبيان

التحليل :

تُظهر النتائج أن المتوسطات المرتفعة، والتي تجاوزت 4.0، تعكس وجود اتجاه إيجابي قوي لدى العينة تجاه أهمية المقاولاتية في دعم الاقتصاد المحلي. ويشير هذا إلى إدراك المستجوبين للدور الحيوي الذي تلعبه المشاريع المقاولاتية في تعزيز النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع المحلي. وسجلت عبارة "تحفيز الابتكار" أعلى متوسط بواقع 4.18، ما يعكس قناعة واضحة بأن الابتكار يشكل جوهر العمل المقاولاتي وركيزته الأساسية. كما أظهرت البيانات توافقًا واسعًا حول أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي المحلي. ويبدو أن المستجوبين يعطون أهمية كبيرة لدعم هذه المشاريع من خلال سياسات محفزة وتشجيع المبادرات الابتكارية. كذلك، تعكس النتائج اهتمام الأفراد بمساهمة المقاولاتية في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال هذا التوجه الإيجابي، يمكن اعتبار المقاولاتية عاملاً رئيسيًا في تعزيز القدرة التنافسية للمجتمع المحلي. وأخيرًا، تؤكد النتائج على ضرورة التركيز على برامج الدعم والتدريب لتقوية المهارات الابتكارية لدى رواد الأعمال.

المحور الثالث: دور البنك الوطني الجزائري في دعم المقاولاتية

الجدول رقم (08) : توزيع إجابات أفراد العينة حول دور البنك الوطني الجزائري في دعم المقاولاتية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
6. يقدم البنك الوطني الجزائري تسهيلات مالية للمقاولين الشباب	2	4	8	20-	18
7. يعتمد البنك على إجراءات مبسطة في منح القروض المقاولاتية	3	6	10	18	13
8. يوفر البنك برامج مرافقة وتكوين لفائدة المقاولين	4	7	15	16	8
9. البنك يساهم في تمويل المشاريع المنتجة والمبتكرة	1	5	9	22	13
10. البنك يتابع المقاولين بعد التمويل لضمان استمرارية المشاريع	6	8	12	16	8

المصدر : من اعداد الطالب بناء على تحليل بيانات استبيان

التحليل :

تتراوح المتوسطات بين 3.22 و3.94، مما يعكس تقييماً إيجابياً متوسطاً لجهود البنك في دعم المقاولاتية. وتشير هذه النتائج إلى أن العملاء يعترفون بمدى مساهمة البنك في تقديم الخدمات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإن كان هناك مجال لتحسين بعض الجوانب. وقد نالت عبارة "تمويل المشاريع المنتجة والمبتكرة" أعلى متوسط بواقع 3.94، ما يدل على فعالية البنك في تقديم التمويل المناسب ودعم المشاريع المبتكرة. ومن ناحية أخرى، جاءت عبارة "المتابعة بعد التمويل" بأدنى متوسط 3.22، مما يبرز الحاجة لتعزيز خدمات المرافقة والمتابعة لضمان استدامة المشاريع. وتعكس هذه الفجوة أهمية تطوير برامج متابعة أكثر فعالية لدعم رواد الأعمال بعد الحصول على التمويل. كما تشير النتائج إلى ضرورة التركيز على تقديم استشارات مستمرة وتدريب إضافي لضمان نجاح المشاريع على المدى الطويل. ومن خلال تحسين هذه الجوانب، يمكن للبنك تعزيز دوره في دعم النمو الاقتصادي المحلي وتشجيع روح المقاولاتية. وأخيرًا، تؤكد النتائج على أهمية دمج التمويل مع خدمات الإرشاد والمرافقة لضمان استمرارية واستدامة المشاريع المنتجة.

المحور الرابع: أسئلة مفتوحة

السؤال 1: ما هي في رأيك أهم الصعوبات التي تواجه المقاولين في الحصول على الدعم المالي من البنك الوطني الجزائري؟

الجواب:

من أبرز الصعوبات التي تواجه المقاولين في الحصول على الدعم المالي من البنك الوطني الجزائري، يمكن الإشارة إلى الإجراءات الإدارية المعقدة وطول مدة دراسة الملفات، مما يسبب تأخراً في الحصول على التمويل المطلوب لبدء المشاريع. كما أن شروط الضمانات البنكية تعتبر من أهم العوائق، خاصة بالنسبة للمقاولين الجدد الذين يفتقرون إلى أصول كافية لتقديمها كضمان. بالإضافة إلى ذلك، يعاني العديد من المقاولين من نقص في التوجيه والإرشاد المالي من طرف المؤسسات البنكية، وضعف ثقافة المقاولة لدى بعضهم مما يجعلهم غير قادرين على إعداد ملفات تمويل دقيقة وواقعية.

السؤال 2: ما اقتراحاتك لتحسين دور البنك في تشجيع روح المقاولاتية محليا؟

الجواب:

يمكن للبنك الوطني الجزائري أن يعزز دوره في تشجيع روح المقاولاتية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بملفات القروض وتوفير مرافقة تقنية ومالية للمقاولين الجدد عبر برامج تكوين واستشارات متخصصة. كما يُستحسن أن ينشئ البنك خلايا استماع ومتابعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل مساعدتها في تجاوز الصعوبات خلال مراحل التنفيذ الأولى. ومن المهم كذلك تطوير منتجات تمويلية مرنة تتلاءم مع طبيعة المشاريع الناشئة، وتخفيض نسب الفائدة أو تمديد فترات السداد للمشاريع ذات الطابع التنموي أو الابتكاري.

السؤال 3: كيف ترى تأثير المشاريع المقاولاتية على واقع التنمية في مستغانم؟

الجواب:

تلعب المشاريع المقاولاتية دوراً محورياً في تحريك عجلة التنمية المحلية بولاية مستغانم، إذ تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتخفيف الضغط عن سوق الشغل، خاصة لفئة الشباب. كما تسهم المقاولات في تنشيط الدورة الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج المحلي وتحفيز الطلب على الخدمات والمواد الأولية. وإضافة إلى ذلك، فإنها تساهم في رفع مستوى التنافسية بين الفاعلين الاقتصاديين وتشجع على الابتكار، مما يؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات والخدمات. ويمكن القول إن ازدهار المقاولاتية في مستغانم يعكس مستقبلاً واعداً لتنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة

من خلال تحليل بيانات الاستبيان الموزع على عينة من (50) من الزبائن والمقاولين والموظفين في البنك الوطني الجزائري بولاية مستغانم، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي توضح مدى مساهمة البنك في دعم روح المقاولاتية وتمويل المشاريع المحلية.

أولا، **فيما يتعلق بالبيانات الشخصية،** أظهرت النتائج أن غالبية أفراد العينة من الذكور بنسبة (60%) مقابل (40%) من الإناث، ما يعكس الطابع الغالب للمقاولين الذكور في الأنشطة الاقتصادية المحلية، مع مشاركة نسوية معتبرة. كما تبين أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلا هي من (25 إلى 35 سنة) بنسبة (44%)، وهي الفئة الأكثر ديناميكية واندماجا في عالم المقاولاتية. أما من حيث المستوى التعليمي، فقد شكل حاملو الشهادات الجامعية النسبة الأعلى (56%)، ما يشير إلى ارتفاع الوعي بمفاهيم التمويل البنكي وإدارة المشاريع. في حين أن أكثر من نصف المبحوثين يتعاملون مع البنك منذ أكثر من ثلاث سنوات، مما يعزز مصداقية آرائهم حول فعالية الخدمات البنكية المقدمة.

ثانيا، **فيما يخص محور ثقافة المقاولاتية،** أظهرت النتائج وجود اتجاه إيجابي قوي لدى المبحوثين نحو أهمية المقاولاتية في خلق فرص العمل وتحفيز الابتكار، حيث تجاوزت المتوسطات الحسابية لكل العبارات (4.0)، مما يدل على وعي مرتفع بالدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاول. وقد اعتبر المشاركون أن المقاولاتية تمثل أداة فعالة لتعزيز التنمية المحلية وتشجيع المبادرة الفردية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

ثالثا، **في محور دور البنك الوطني الجزائري في دعم المقاولاتية،** كشفت النتائج أن البنك يساهم فعليا في تمويل المشاريع المنتجة والمبتكرة بمتوسط (3.94)، إلا أن هناك بعض النقائص في ما يتعلق ببرامج المرافقة والمتابعة بعد التمويل، حيث سجل أدنى متوسط (3.22). هذا يدل على أن الخدمات التمويلية متوفرة، لكنها بحاجة إلى تحسين الجوانب غير المالية مثل الاستشارات والتكوين والمتابعة المستمرة لضمان استدامة المشاريع.

رابعا، **من خلال تحليل الأسئلة المفتوحة،** تبين أن أبرز الصعوبات التي تواجه المقاولين تتمثل في تعقيد الإجراءات الإدارية، طول مدة دراسة الملفات، ومتطلبات الضمانات العالية. كما اقترح المبحوثون ضرورة تبسيط الإجراءات، وتفعيل مكاتب مرافقة داخل البنك، وتوفير برامج تكوين للمقاولين الشباب. وقد أجمعوا على أن المشاريع المقاولاتية في مستغانم تساهم بشكل ملموس في خلق مناصب شغل جديدة وتنشيط الاقتصاد المحلي، غير أن ذلك يتطلب تنسيقا أكبر بين البنك والهيئات الداعمة للمؤسسات المصغرة والمتوسطة.

وأخيرا، يمكن القول إن نتائج الدراسة تؤكد أن البنك الوطني الجزائري يمثل فاعلا أساسيا في تمويل ودعم المقاولاتية، لكنه بحاجة إلى تطوير مقاربته من "ممّول مالي" إلى "شريك تنموي" عبر دمج آليات المرافقة، الاستشارة، والمتابعة لضمان نجاح واستمرارية المشاريع المحلية.

خلاصة :

تكشف نتائج الدراسة أن البنك الوطني الجزائري يلعب دوراً معتبراً في تمويل المشاريع المقاولاتية، غير أن هذا الدور ما يزال بحاجة إلى تحسين في الجوانب الإجرائية والمرافقة التقنية . فقد أظهرت إجابات المبحوثين أن تعقيد الإجراءات وطول آجال دراسة الملفات من أبرز العقبات التي تحد من فعالية الدعم البنكي. كما أكدت الآراء ضرورة تفعيل آليات التكوين والتوجيه للمقاولين الشباب وتوفير متابعة مستمرة بعد منح القروض. وتبرز الدراسة في مجملها أن المشاريع المقاولاتية في مستغانم تسهم بوضوح في خلق مناصب الشغل وتنشيط الاقتصاد المحلي، ما يستدعي من البنك تعزيز شراكاته مع الفاعلين المحليين لبناء منظومة دعم أكثر شمولاً واستدامة للمبادرات المقاولاتية.

خاتمة

الخاتمة العامة

في الختام، يمكن القول إن المقاولاتية أصبحت اليوم من أهم المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي المحلي، حيث تسهم بشكل مباشر في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتحفيز روح الابتكار والإنتاج، وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية. وقد أظهرت هذه الدراسة، من خلال تحليل واقع المقاولاتية في الجزائر ودور البنك الوطني الجزائري بفرع مستغانم، أن للمؤسسات البنكية دورا محوريا في دعم المشاريع المقاولاتية عبر التمويل والمرافقة والاستشارات.

كما تبين أن تعزيز روح المبادرة لدى الشباب وتشجيعهم على تأسيس مشاريعهم الخاصة يمثل خطوة استراتيجية نحو تحقيق التنمية المستدامة وتقليص نسب البطالة. غير أن نجاح هذه الجهود يتطلب بيئة مؤسساتية مرنة، وتشريعات داعمة، وآليات تمويل مبتكرة تراعي خصوصيات السوق المحلي وطبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
بناء على ذلك، يمكن التأكيد أن المقاولاتية ليست مجرد نشاط اقتصادي، بل هي ثقافة تنموية شاملة تُسهم في إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية حقيقية، إذا ما تم دعمها وتوجيهها بطريقة مدروسة ومستمرة.

نتائج البحث

من خلال الدراسة النظرية والميدانية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أظهرت نتائج الاستبيان أن المقاولاتية تُمثل محركاً فعالاً في تحفيز الاقتصاد المحلي بولاية مستغانم، من خلال مساهمتها في خلق مشاريع إنتاجية جديدة وتوليد مناصب شغل.
- أكد عدد كبير من المبحوثين أن البنك الوطني الجزائري يلعب دوراً إيجابياً في دعم المقاولين الشباب عبر برامج التمويل والمرافقة، رغم بعض الصعوبات الإجرائية.
- أشارت النتائج إلى أن ثقافة المقاولاتية بدأت تتجذر بين الشباب المتعلم، خاصة من الفئة العمرية ما بين 25 و35 سنة، مما يعزز فرص بروز جيل جديد من رواد الأعمال.
- لوحظ أن أغلب المقاولين يواجهون عراقيل مرتبطة بالتسهيلات البنكية وطول دراسة الملفات، ما يستدعي مراجعة آليات منح القروض.
- أكدت الدراسة أن دعم المقاولاتية يساهم بشكل ملموس في تنشيط الدورة الاقتصادية المحلية وتحسين مستويات المعيشة، خاصة عند توفر بيئة مالية وتشريعية مشجعة.

الاقتراحات

استناداً إلى النتائج السابقة، تقترح الدراسة ما يلي:

- تبسيط الإجراءات البنكية المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقليص آجال دراسة الملفات.
- تطوير برامج تكوين وتدريب موجهة للمقاولين الشباب في مجالات إدارة المشاريع والتسويق والتخطيط المالي.
- تعزيز التواصل بين البنك الوطني الجزائري والمقاولين من خلال إنشاء خلايا مرافقة واستشارة دائمة داخل الفروع المحلية.
- دعم الابتكار من خلال إنشاء حاضنات أعمال على مستوى الولاية، بالتنسيق مع الجامعات ومراكز البحث.
- اعتماد نظام متابعة وتقييم دوري للمشاريع الممولة، لضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها التنموية.
- توسيع استخدام القنوات الرقمية البنكية لتسهيل عمليات المتابعة والتمويل عن بعد وتشجيع الشفافية.

إجابة على الفرضيات

انطلاقاً من نتائج الدراسة الميدانية والنظرية، تم اختبار الفرضيات المطروحة كما يلي:

1. **الفرضية الأولى :**التي تنص على أن تعزيز الثقافة الريادية وتشجيع روح المبادرة في المجتمعات المحلية يحفز الأفراد على تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة تساهم في التنمية المحلية — **قد تأكدت صحتها،** حيث أبرزت النتائج وجود وعي متزايد بأهمية العمل المقاولاتي بين الشباب، خاصة بفضل برامج الدعم البنكي والتوعوي.
2. **الفرضية الثانية :**التي تفيد بأن توفير التمويل والدعم الفني للمقاولين المحليين يساعدهم على تنمية مشاريعهم وتوسيعها — **ثبتت صحتها جزئياً،** إذ تبين أن التمويل البنكي المتاح يساهم فعلاً في إطلاق المشاريع، غير أن نجاحها الكامل يتطلب تطوير المرافقة الفنية والإدارية وضمان استمرارية الدعم بعد التمويل.

ملخص

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور المحوري الذي تلعبه المقاولاتية في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي من خلال دعم المبادرات الفردية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تم التركيز على دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – مستغانم – باعتباره فاعلًا أساسيًا في تمويل ومرافقة المشاريع المقاولاتية محليًا. أظهرت النتائج أن البنك الوطني الجزائري يساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية عبر تسهيل الحصول على القروض، وتقديم الاستشارات للمقاولين، مما ينعكس إيجابًا على التنمية المحلية وخلق فرص العمل. كما تبين أن تطوير المقاولاتية يحتاج إلى مزيد من الدعم المؤسسي والمالي لضمان استدامة المشاريع وتعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة

الكلمات المفتاحية :المقاولاتية، المشاريع الصغيرة و المتوسطة، الاقتصاد المحلي .

summary:

This study aims to highlight the pivotal role of entrepreneurship in driving local economic growth by supporting individual initiatives and promoting small and medium-sized enterprises. The focus is placed on a case study of the National Bank of Algeria – Mostaganem Branch – as a key player in financing and assisting entrepreneurial projects at the local level. The findings reveal that the National Bank of Algeria contributes to stimulating economic activity by facilitating access to credit and providing advisory services to entrepreneurs, which positively impacts local development and job creation. Moreover, the study indicates that further institutional and financial support is needed to ensure the sustainability of projects and to strengthen economic

Keywords: ***Entrepreneurship, Small and Medium Enterprises (SMEs), Local Economy.***

قائمة المصادر
و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

كتب :

1. فايز جمعة النجار، عبد الستار محمد العلي، *الريادة وإدارة الأعمال*، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمّان، الأردن، 2009.
2. فرج شريف، *دروس في مقياس المقاولاتية*، مطبوعة موجهة لطلبةالسنة الأولى ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة البويرة، الجزائر.
3. مزهر شعبان العاني، *إدارة المشروعات الصغيرة: منظور ريادي تكنولوجي*، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمّان، الأردن، 2010.
4. بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، *إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006.
5. مسيكة بوفامة، رابح حمدي باشا، *واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، دفاتر CREAD، العدد 76، الجزائر، 2006.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *الجريدة الرسمية*، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *الجريدة الرسمية*، العدد 06، الصادر في 25 جانفي 2004.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *الجريدة الرسمية*، العدد 27، المرسوم الرئاسي رقم 04-134، المؤرخ في 14 أفريل 2004، الصادر في 28 أفريل 2004.

مذكرات:

9. بوعلام أحمد، *المقاولاتية ودورها في تطوير قطاع السياحة في الجزائر: دراسة حالة ولاية غليزان*، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، 2017-2018.
10. فقير حمزة، *تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة*، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
11. عولمي عفاف، *دور البنوك التجارية في تمويل قطاع المقاولاتية*، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

المراجع باللغة الفرنسية

1. Nacer-Eddine Sadi, *La privatisation des entreprises publiques en Algérie*, 2e édition, Office des Publications Universitaires, France, 2006.

2. Mohamed Arezki Isli, *La création d'entreprise en Algérie*, Les Cahiers du CREAD, n°73, Algérie, 2005.

استبيان

استبيان

عزيزي الزبون/المتعامل

يهدف هذا الاستبيان إلى جمع المعلومات حول مدى مساهمة المقاولاتية في تنشيط الاقتصاد المحلي، ودور البنك الوطني الجزائري في دعم المبادرات المقاولاتية وتمويل المشاريع. نرجو منكم الإجابة بموضوعية وصدق، علما أن الإجابات ستستخدم لأغراض علمية فقط.

أولا: البيانات الشخصية

1. الجنس:
   ☐ذكر ☐أنثى
2. الفئة العمرية:
   ☐أقل من 25 سنة ☐ 25-35 سنة ☐ 36-45 سنة ☐ أكثر من 45 سنة
3. المستوى التعليمي:
   ☐ثانوي ☐جامعي
   ☐دراسات عليا
4. الصفة:
   ☐موظف في البنك ☐مقاول ممول من البنك
   ☐زبون اخر
5. مدة التعامل مع بنك الوطني الجزائري:
   ☐أقل من سنة ☐1-3 سنوات ☐ أكثر من 3 سنوات

المحور الثاني: ثقافة المقاولاتية

برجاء تحديد درجة موافقتك على العبارات التالية باستخدام المقياس الآتي:

1= لا أوافق بشدة 2 = لا أوافق 3= محايد 4=أوافق 5= أوافق بشد

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة

11. المقاولاتية تساهم في خلق مناصب شغل جديدة داخل المجتمع المحلي					
12. تعتبر المقاولاتية عاملا رئيسيا لتحفيز الابتكار والإبداع					
13. المقاول هو عنصر فاعل في التنمية الاقتصادية المحلية					
14. المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل ركيزة أساسية للاقتصاد المحلي					
15. وجود بيئة داعمة يشجع على روح المبادرة والمقاولاتية					

المحور الثالث: دور البنك الوطني الجزائري في دعم المقاولاتية

برجاء تحديد درجة موافقتك على العبارات التالية باستخدام المقياس الآتي:

1= لا أوافق بشدة 2 = لا أوافق 3= محايد 4=أوافق 5= أوافق بشد

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
16. يقدم البنك الوطني الجزائري تسهيلات مالية للمقاولين الشباب					
17. يعتمد البنك على إجراءات مبسطة في منح القروض المقاولاتية					
18. يوفر البنك برامج مرافقة وتكوين لفائدة المقاولين					
19. البنك يساهم في تمويل المشاريع المنتجة والمبتكرة					
20. البنك يتابع المقاولين بعد التمويل لضمان استمرارية المشاريع					

المحور الرابع: أسئلة مفتوحة

1. ما هي في رأيك أهم الصعوبات التي تواجه المقاولين في الحصول على الدعم المالي من البنك الوطني الجزائري؟

.....
.....

2. ما اقتراحاتك لتحسين دور البنك في تشجيع روح المقاولاتية محليا؟

.....
.....

3. كيف ترى تأثير المشاريع المقاولاتية على واقع التنمية في مستغانم؟

.....
.....